تفريق القراءات على مصاحف الأمصار بين الحقيقة والمقرر من أقوال الأئمة

دراسة بمنظور جديد ضمن سلسلة من الأبحاث تحقق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م).

من تأليف الباحثة :

سلوى بنت أحمد محمد الحارثي

الأستاذ المساعد بجامعة الطائف

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريق القراءات على مصاحف الأمصار بين الحقيقة والمقرر من أقوال الأئمة دراسة بمنظور جديد ضمن سلسلة من الأبحاث تحقق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م).

سلوى بنت أحمد محمد الحارثي
SalwaAl-Harthi@yahoo.com

ملخص البحث

ناقش هذا البحث مسألة (تفريق القراءات على مصاحف الأمصار)، وهو موضوع شائك نسب إلى عثمان رضي الله عنه حين جمع الأمة على المصحف الإمام، ترتب عليه بعض التصورات التي ظهرت من طوارئ القول في تاريخ استنساخ المصاحف:

-كالقول بتجريد عثمان رضي الله المصاحف من النقط والشكل ليحتمل أوجه القراءات الثابتة، وليس لهم في هذا القول مستند أصيل ولا ركن شديد.

-اعتقاد مراعاة الصحابة للكلمة التي وردت فيها القراءات ورسمها بخط يحتمل القراءات جميعاً، ويدلل بهذا على فهم ثاقب للصحابة، ودراية تامة بالهجاء الذي اختير لكتابة المصاحف محيطاً بأوجه القراءات الثابتة، والأمر فيه لم يعد قواعد الكتابة المتعارف عليها آنذاك.

ثم توجهات أئمة الرسم في القول برسم الكلمة على أحد القراءتين، وكذلك تصنيف حذف الألفات على قسمين، فما كان على قراءة فهو حذف إشارة، وما لم يكن فيه قراءة فهو حذف اختصار، وتنوعت أحكامهم حسب الثابت من القراءات دون مراعاة لما سقط عبر الرواية.

وقد أبطل البحث هذه الاعتقادات الشائعة بين الأئمة من المتقدمين والمتأخرين بدلالات الآثار المروية في حادثة الجمع، وأطراف من أقوال الأئمة في العصور المتقدمة، وما آل إليه واقع الرواية بعد الجمع العثماني في دراسة علمية استقرائية جادة.

الكلمات المفتاحية : تفريق القراءات – مصاحف الأمصار – أقوال الأئمة.

Summary

This research discussed the issue of (dispersing readings on the Qur'an Al-Amsar), which is a thorny issue attributed to Uthman, may God be pleased with him, when he gathered the ummah on the Qur'an of the Imam.

- Like saying by stripping Othman, may God be pleased with the Qur'an, from the points and the shape to bear the faces of fixed readings, and they have no authentic document and no severe corner in this statement.
- A belief in the companions 'observance of the word in which the readings were mentioned and drawing them in a script that can accommodate all readings.
- Then the imams' tendencies to say by drawing the word on one of the two recitations, as well as classifying the deletion of the thousands on two parts, so what was on reading is the deletion of a reference, and what was not in it is the deletion of an abbreviation, and their rulings were varied according to the constant of the readings without regard to what fell through the novel.

The research negated these common beliefs among the imams of the applicants and those who were late with the significance of the irrigated effects in the incident of collection, and the parties of the sayings of the imams in the advanced ages, and the outcome of the reality of the novel after the Ottoman collection in a serious inductive scientific study.

Key words: disperse readings - the Holy Quran - sayings of the imams.

المقدمة

"الحمد لله على التوفيق، والشكر لله على التحقيق، وأشهد أن لا إله إلا هو شهادةَ سالك من الدليل أوضح طريق، ومنزه له عما لا يجوز ولا يليق، وصلى الله على أشرف فصيح، وأطرف منطيق، محمد أرفق نبي بأمته وألطف شفيق، وعلى أصحابه وأزواجه وأتباعه إلى يوم الجمع والتفريق، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد"(١):

مما شاع بين أئمة الإقراء مسألة تفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار،

يقول أبي القاسم عمر بن محمد بن عبد الكافي (صاحب ابن مهران المتوفى٣٨١هـ): "والذي بلغني من السبب في إثبات هذه الحروف وإخلاء بعضها منها أن الصحابة –رضي الله عنهم– ثبت عندهم الوجهان فلم يمكنهم إيداع كلا الوجهين في مصحف واحد ... **ففرقوها** في المصاحف لئلا تبطل قراءة دون قراءة"(٢).

ويقول أبو عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ): "وعُلم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكِّن إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به، **ففرقها** في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها، ومحذوفة في بعضها ... **فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار**"(٣).

وبني على هذا التوجه توجه آخر حكاه أبو عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ): "وإنما أخلي الصدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السّعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى

(١) "نواسخ القرآن" للحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن ف المعروف بابن الجوزي، ص:١٠.
(٢) منقول من "رسم المصاحف دراسة لغوية تاريخية" للدكتور غانم قدوري الحمد ص ٥٩٦ عن كتاب في القراءات مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (قراءات ٢٦٥ طلعت) ورقة ٥أ– ٥ب.
(٣) "المقنع في رسم مصاحف الأمصار" لأبي عمرو الداني ص١١٩.

لعبادة في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها"(١).

ويقول ابن تيمية (٧٢٨هـ): "من أسباب تركهم المصاحف أول ما كُتبت غير مشكولة ولا منقوطة لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين، كالتاء والياء، والفتح والضم، وهم يضبطون باللفظ كلا الأمرين، ويكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المسموعين المتلوين شبيهاً بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المنقولين المفهومين"(٢).

وشاع هذان التوجهان عند أئمة الإقراء قديماً، وتلازمت القضيتان عند المتأخرين من أهل زماننا، فصار الاعتقاد: بأن عثمان رضي الله عنه تعمَّد تجريد الخط من النقط والشكل لئلا يتحجر على حرف بعينه، وفرق ما لا يسع الرسم احتماله على مصاحف الأمصار، رغم نشأة الاعتقاد الثاني (القول بالتفريق) قبل الأول، وأضحت هذه التوجهات من المعلوم في تاريخ استنساخ المصاحف بالضرورة.

فما من كتاب في رسم المصحف، أو مؤلف في تاريخ القراءات بعد القرون المتقدمة إلا ويحكي هذا التصور العبقري من عثمان رضي الله عنه، وبعد نظر أصحابه رضوان الله عليهم في رسم حروفه بطريقة تحتمل معها أوجه القراءات المتنوعة، يقول ابن الجزري: "مما يدل تجرده عن النقط والشكل وحذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم، فسبحان من أعطاهم وفضلهم على سائر هذه الأمة ... فانظر كيف كتبوا (الصراط)، و(المصيطرون) بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل، لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام

(١) "المحكم في نقط المصاحف" لأبي عمرو الداني ص٣.
(٢) "مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٠٢/١٣).

محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك، وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل"[١].

ولا يمكن لمنتهي في العلم أن يدرك أثر هذه التوجهات على مسائل العلم، حيث عدَّ كثير من الأئمة مصاحف عثمان الفيصل التاريخي الكبير بين ما يجوز وما لا يجوز من أوجه القراءة.

والحق أن مقاصد عثمان من الجمع تبعد كل البعد عما قاسوه من اعتبار التابعين رسم المصحف ضابطاً أصيلاً في قبول القراءة، إذ لم يرد رضي الله عنه تشذيذ قراءات ولا تصحيح أخرى، بقدر ما كان العزم على جمع كلمة الأمة على حرف واحد، فلم يتمَّ له الأمر حينها على وجهه الذي أراد، لكنه ساعد أئمة الإقراء بعد ذلك في ضبط مسار القراءة.

فكان كل ما في الأمر تصورات تأولها الأئمة حول استنساخ عثمان رضي الله عنه للمصاحف انطلاقاً مما آل إليه واقع الرواية في كل زمان، فقامت على الحكاية حكايات، وأضحى الأئمة في العصور المختلفة يسجلون التصورات المناهضة للثابت من الآثار عن الزمن الأول، كلٌ يبني على قول سابقه ويكمل الحكاية، وقلَّ لذلك تناقل الأخبار التي تثبت حقيقة الأمر لاعتقادهم خطأ الناقل في نقلها، وقد عُيب على الصحيح الثابت منها، فخرجت الأقوال على أنحاء لا يشك بصحتها إمام معتبر، ولا فقيه مجتهد، فضلاً عن مبتدئ في العلم، فغيبت الحقيقة بالكامل عبر الأزمان[٢].

وبعد أن وضعت النقاط على الحروف، ومنَّ الله علي بتوجيه الكثير من مشكلات العلم، وتحرير مسائله، فُتِح لي باب آخر فلمحت –بفضل الله– في قصة استنساخ المصاحف العثمانية والمجريات فيه حسب المعطيات والقرائن انغلاقها بالكثير من الأوهام، فكان هذا سبب عقد البحث وإبرامه.

(١) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١/١٢).
(٢) الفصل الثاني من البحث يذكر نشأة هذه المسائل تاريخياً.

أهمية الموضوع:

لا شك أن تاريخ كتابة المصاحف وتدوينها يهم كل مسلم، فضلاً عن المتخصص في العلوم الشرعية والدينية، ولما ترتب على القول فيه من المعارف والعلوم المرتبطة بواقع القراءة وسير الروايات.

وقد كانت الآثار الثابتة عن الصحابة حين تدوين المصاحف مما تناقلته الركبان، وسارت به الأخبار في مختلف الأزمان، فحفظ تاريخ جمع المصاحف واستنساخها وما جرى عليها في بطون الأمهات إلى اليوم.

وقد تأول الأئمة حول واقع الرواية وما آل إليه تأويلات كثيرة، وادعوا فيها ادعاءات لا تصح، فتحولت الحقائق من واقع تاريخي إلى اجتهادات وتصورات لا تقوم على بينة، ولا تمت للواقع بصلة.

وعلى الرغم من تَغَيُّبِ الحقيقة شيئاً فشيئاً في أقوال الأئمة غير أن مخالفتها للآثار الثابتة عن الصدر الأول ظاهر، وتناقض الآراء في مجمل القول وتفصيله مقلق، فلزم حينئذ بعثرة تلك المفاهيم، وإعادة هيكلتها، وتوجيهها على النحو الصحيح، ونبذ الشاذ منها، واقصاء المنكر الشديد.

أسباب اختيار الموضوع:

بعد الإبحار العاصف وراء تقرير معنى الإذن في بحثي الموسوم بـ"الأحرف السبعة بين الرخصة المطلقة والقول بالإنزال" والوصول به إلى بر الأمان، تبقت مسألة كانت هي آخر ما بقى من صوارف القول بالإذن المطلق في معنى الأحرف السبعة، وهي مسألة: "تفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار".

فلم تتسع لها جنبات ذلك البحث، إذ في زيادتها مخالفة لسير العمل والمنهجية المتبعة فيه من جانب، ولحاجة المسألة إلى التأصيل والتوجيه والاستدلال من جانب.

والحق أني خشيت من إهمال التعريج عليها على قارئ الكريم بعدما تقرر له من معنى الإذن من الضلال بعد الهدى، والانتكاسة عقب الاستقامة، فيكون حالي بعد ذلك الجهد الجهيد (كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً).

وقد اعتراني ما يعتري كل متتبع للحق من استصعاب المهام، وضعف الهمة في تكبد المشاق، فالحقائق أضحت بعيدة القرى، متفرقة الشعاب، مالحة الموارد، وعوارض الشغل كثير، والصوارف أكثر بكثير!

ولأني أدرك بعلم مسبق أن الاستعانة بالله أقوى من كل بلية، ورحمته أرجى عند كل معضلة، والاعتماد عليه وحسن التوكل أنفع من أعتى حيلة ووسيلة، صرت أرجو كرمه، وأؤمل عفوه، وأترقب فتحه ونصره، وسألته ستر الحال، والفتح بالصواب، فلم يعد العلم في وعائه يحتمل ملؤه بتوجه يجانب الحق والصواب، فكان لي حيث سألت، فله الحمد.

أهداف البحث:

كان أعظم هدف لهذا البحث هو تحقيق مسألة "تفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار"، بدراسة نشأته وتطوره في تصورات الأئمة عبر القرون، وأسباب القول به أو اعتقاده.

ومع تقرير هذه الحقيقة سيجيب البحث على الأسئلة التالية التي أضحى تقريرها يحقق الهدف العام:

- هل كان عمل عثمان رضي الله عنه في المصاحف جمعاً أم استنساخاً؟ ثم ما حقيقة تلك الجهود إن كان الأمر استنساخاً فقط؟ وإن كان جمعاً فهل كان على حرف أو حرفين أو على السبعة الأحرف كلها.
- ما الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان رضي الله عنهما؟
- ما علاقة العرضة الأخيرة بالمصاحف زمن عثمان رضي الله عنه؟
- ما السبب الحقيقي وراء اختلاف مصاحف الأمصار؟ ومن فعله؟ ولِمَ؟

الدراسات السابقة:

في هذه الدراسة بحثت عن السبب الحقيقي وراء اختلاف مصاحف الأمصار، وما يجب أن يعلم منه وما يتصل به من فوائد وفرائد، وأكاد أجزم يقيناً أنه لم يسبقني أحد إلى تقرير هذه الحقيقة، فضلاً عن الكتابة فيها.

وأصدق القول إن قلت إنها بمثابة الكشف عن حقائق علمية في سلسلة من الأبحاث ستنقذ علم القراءات من ريح عاصف أوشكت أن ترمي به في كل اتجاه، أو مستنقع وحل كاد أن يتشبث بأطرافه فيجتذبه ليلقى حتفه ومصيره.

وليحفظ لأهل الحق حقهم فإن هذه الدراسة في **فصلها الأول** قد اعتمدت اعتماداً كلياً على الأقوال التي ساقها الأستاذ الدكتور ناصر القثامي في بحثه الموسوم "الرسم العثماني وأثره في روايات القراءات" مع اختلاف الغرض في البحثين، ولا أكاد أتجاوز منها إلا النزر اليسر، لما تميزت به هذه الدراسة من جودة الجمع، وتنوع الموارد، وشمولية أبوابه لتاريخ الرسم من استنساخ عثمان رضي الله عنه للمصاحف إلى تعميد الأئمة للرسم ضابطاً من ضوابط قبول الرواية وأسس الاختيار، فجزاه الله عن أهل العلم خير الجزاء.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وأبرز النتائج التوصيات، وفهرسين، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وأذكر فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

الفصل الأول: تحريات عثمان رضي الله عنه حين استنساخ المصاحف.

المبحث الأول: اعتماد عثمان على المصحف المجموع زمن الصديق رضي الله عنهما.

المبحث الثاني: منهج المفاضلة الذي أجراه عثمان رضي الله عنه لجمع الأمة على حرف واحد.

المطلب الأول: المفاضلة بين الحروف.

المطلب الثاني: المفاضلة بين اللغات.

المطلب الثالث: المفاضلة بين الكتَّاب.

المطلب الرابع: المفاضلة بين المُمْلِين.

المبحث الثالث: الأمر بإحراق المصاحف والالتفاف حول المصحف المجمع عليه.

المبحث الرابع: تعميد قارئ مع كل مصحف مرسل إلى الأمصار الإسلامية.

الفصل الثاني: تقريب القول فيما اختلفت فيه مصاحف الأمصار.

المبحث الأول: نشأة القول بتفريق عثمان القراءات على مصاحف الأمصار وتطوره.

المبحث الثاني: اهتمام الأئمة بخلاف مصاحف الأمصار، والتنبيه بلزوم قبوله.

المبحث الثالث: السبب الحقيقي في الاختلاف بين مصاحف الأمصار.

المبحث الرابع: زمن اكتتاب الحروف التي اختلفت فيها مصاحف الأمصار.

الفصل الثالث: السبب وراء عودة القراءة على سبعة أحرف بعد الجمع العثماني على حرف واحد.

المبحث الأول: موقف قراء الأمصار من مصاحف عثمان رضي الله عنه.

المبحث الثاني: ما استقر عليه الأمر بعد اطلاق عثمان رضي الله عنه القراءة على سبعة أحرف.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات. ثم **فهرسين:** فهرس لمصادر البحث، وفهرس لموضوعات البحث.

منهج البحث:

كانت غاية المقصد من هذا البحث هو الكشف عن حقيقة الاختلاف بين مصاحف الأمصار، وتحقيق القول بـ(تفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار)، فاتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي الاستدلالي وفق الخطوات التالية:

قدست الآثار الثابتة عن الصدر الأول في قصة استنساخ المصاحف، وجعلتها نقطة الانطلاق، ورددت كل قول مخالف من أقوال الأئمة إن عارضها.

اعتنيت بالآثار التي أوردها ابن أبي داود في كتاب "المصاحف" وإن ضُعِّفت إذا اتفقت مع المشهور، وتوبعت بروايات أخر، وترافقت مع الواقع التاريخي، إذ كان ضعفها دخيل عليها من تأولات الأئمة حول واقع الرواية، فأهملت حتى ظُنَّ في صحة خبرها.

قدمت دراسة تاريخية لنشأة القول بتفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار وأظهرت تطوره في تصورات الأئمة على مرّ العصور لمعرفة السبب وراء اختلاف مصاحف الأمصار.

عوّلت على الأسباب الحقيقية في الاختلاف بين مصاحف الأمصار، وناظرت بين الاختلاف الصائر بينها وبين موقف قراء الأمصار من المصاحف العثمانية.

وجهت أسباب نشأة القول بتفريق عثمان القراءات على مصاحف الأمصار وأثره في تصورات كبار الأئمة.

(ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير)

الفصل الأول: تحريات عثمان رضي الله عنه حين استنساخ المصاحف.

المبحث الأول: اعتماد عثمان على المصحف المجموع زمن الصديق رضي الله عنهما.

روى الداني بسنده عن ابن شهاب قال أخبرني أنس من أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكانوا يقاتلون على مرج إرمْينية، فقال حذيفة لعثمان: "يا أمير المؤمنين إني قد سمعت الناس اختلفوا في القرآن اختلاف اليهود والنصارى، حتى إن الرجل ليقوم فيقول هذه قراءة فلان"(١).

"فأرسل عثمان رضي الله عنه إلى حفصة رضي الله عنها: "أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام رضي الله عنهم، فنسخوها في المصاحف ... حتى إذا نسخوها رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا"(٢).

يقول الطبري: "إن الصحف التي كانت عند حفصة جُعلت إماماً في هذا الجمع الأخير"(٣).

مما لا شك فيه أن اعتماد عثمان رضي الله عنه كان على الصحيفة المجموعة زمن الصديق رضي الله عنه، والآثار السالفة الذكر وغيرها مستفيضة ثابتة بهذا الخبر.

لكن ما حقيقة فعل عثمان رضي الله عنه في هذه المرحلة؟

تقرر عند الأئمة أن جمع الصديق كان ضاماً للأحرف السبعة، ومن ذلك ما حكاه ابن الجزري من إجماع الأمة عليه يقول:

"والحق ما تحرر من كلام الإمام محمد بن جرير الطبري، وأبي عمر بن عبد البر، وأبي العباس المهدوي، ومكي بن أبي طالب القيسي، وأبي القاسم

(١) أخرجه الداني في "المقنع" ص ١٤.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن (١٣٨/٦).
(٣) "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لابن عطية (٤٩/١).

الشاطبي، وابن تيمية، وغيرهم، وذلك أن المصاحف التي كتبت في زمن أبي بكر رضي الله عنه **كانت محتوية على جميع الأحرف السبعة**"(١).

وأمام اختلاف الأمة واختصامها حول ألفاظ القرآن همَّ عثمان بجمع كلمة الأمة على حرف واحد من الأحرف السبعة ليقطع مادة الخلاف بالكلية.

في رواية عند ابن جرير الطبري بعد أن جاء حذيفة بن اليمان بخبر القراء في فتح أرمينية وأذربيجان قام عثمان رضي الله عنه في الناس خطيباً وقال: "أنتم عندي تختلفون، فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافاً، يا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اجتمعوا **فاكتبوا للناس إماماً**"(٢).

وروى ابن أبي داود عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن عثمان رضي الله عنه قال لهم: "فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قلنا: فما ترى؟ قال: نرى أن نجمع الناس على **مصحف واحد**، فلا تكون فرقة، ولا يكون اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت"(٣).

وروى –أي: ابن أبي داود– بسنده عن أبي الشَّعثاء قال: كنا جلوساً في المسجد وعبد الله يقرأ فجاء حذيفة فقال: "قراءة ابن أمِّ عبد، وقراءة أبي موسى الأشعري، والله إن بقيت حتى آتي أمير المؤمنين، يعني عثمان لأمرته بجعلها قراءة واحدة، قال: فغضب عبد الله فقال لحذيفة كلمة شديدة، قال: فسكت حذيفة"(٤).

ومن الأحرف السبعة التي تضمنتها مصاحف الصديق رضي الله عنه حسب الروايات الثابتة، ما جاء من رواية هانئ مولى عثمان رضي الله عنه قال: "كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أبيّ بن كعب رضي الله عنه، فيها: (لم يتسنَّ)، وفيها: (لا تبديل للخلق)، وفيها: (فأمهل الكافرين)، قال: فدعا بالدَّاوة فمحا إحدى اللامين، وكتب: (لا تبديل

(١) "منجد المقرئين" لابن الجزري ص ٢٢.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره من طريق أبي قلابة (٦٢/١)، وابن أبي داود في "المصاحف" ص٩٥، وأبو عمرو في "المقنع" ص١٧، وقال محققه: "إسناده صحيح".

(٣) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ٩٦، وقال ابن حجر في "الفتح" (١٨/٩): "إسناده صحيح".

(٤) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ٧٠.

لخلق الله) [الروم:٣٠]، ومحا (فأمهل) وكتب (فمهل) [الطارق:١٧]، وكتب: (لم يتسنه) [البقرة:٢٥٩] ألحق فيها الهاء"(١).

وكذلك ما جاء فيه من لغات غير لغة قريش في قصة اختلاف زيد مع النفر القرشيين الثلاثة في لفظ (التابوت)، قال القرطبي: "واختلفوا يومئذ في التابوت، فقال زيد: التابوة، وقال ابن الزبير وسعيد بن العاص: التابوت، فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه بالتاء، فإنه نزل بلسان قريش"(٢).

يقول أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم: "فثبتت الأمة على حرف واحد من السبعة التي خيروا فيها، وكان سبب ثباتهم على ذلك ورفض الستة ما أجمع عليه صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين خافوا على الأمة تكفير بعضهم بعضا أن يستطيل ذلك إلى القتال ... فرسموا لهم مصحفا، أجمعوا جميعا عليه وعلى نبذ ما عداه لتصير الكلمة واحدة، فكان ذلك حجة قاطعة وفرضا لازما"(٣).

ويقول أبو شامة: "فقد اتضح بما ذكرناه معنى ما فعله كل واحد من الإمامين أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما، وتبين أن قصد كل واحد منهما غير قصد الآخر، فأبو بكر قصد جمعه في مكان واحد، ... وعثمان قصد أن يقتصر الناس على تلاوته على اللفظ الذي كتب بأمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يتعدوه إلى غيره من القراءات التي كانت مباحة لهم"(٤).

(١) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" ص ٢٨٦، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٤٦٤/٥)، قيل في تحقيق كتاب "الاتقان": "إسناده حسن، ورجاله ما بين ثقة وصدوق" ص١٢٤٢.

(٢) أخرجه البخاري في باب نزل القرآن بلسان قريش (١٨٠/٤)، وانظر "تفسير القرطبي" (٥٤/١).

(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص١٤٨-١٤٩.

(٤) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٧١.

المبحث الثاني: منهج المفاضلة الذي أجراه عثمان رضي الله عنه لجمع الأمة على حرف واحد.

وبعد أن علم حال المصحف في جمع أبي بكر، ثمَّ ما حصل من اختلاف الأمة في عهد عثمان رضي الله عنه حول حروف القرآن، رأى رضي الله عنه أن يجمع الأمة على حرف واحد.

فلما كان الأمر كذلك وجب الاحتياط للقرآن بأعلى جهد ممكن، روى ابن أبي داود بسنده عن مصعب بن سعد قال: قام عثمان فخطب الناس فقال: "أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون قراءة أبيّ، وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك، فأَعْزِمُ على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتى جمع من ذلك كثرة، ثم دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً فناشدهم لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب الناس؟ ... من أعرب؟ .... فسمعت بعض أصحاب محمد يقول قد أحسن"(١)، وفي رواية "فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه"(٢).

فدل ذلك على جمع من نوع مختلف، وتحريات غير مسبوقة زمن الصديق رضي الله عنه، بغية أن يثبت للأمة قرآناً في أعلى الوجوه وأحسنها، فجرت المفاضلة في أربعة أنحاء:

المطلب الأول: المفاضلة بين الحروف:

كان أساس المفاضلة الذي انتهجه رضي الله عنه في الحروف الاعتداد بالحرف المنزل الثابت في العرضة الأخيرة، وجاء الاهتمام بها لقرب العهد، إذ كان المعول عليه في جمع الأمة جمعهم على الحرف الذي أنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم طيلة أيام البعثة، دون ما ترخص فيه الصحابة من

(١) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ١٠٠.
(٢) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ١٠١.

الحروف، وما كان مأذوناً لهم فيه، وقد تعاضدت الآثار والأخبار بذلك وتواترت عليه.

يقول أبو شامة كذلك: "والحق أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله، المقطوع به، المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم"(١).

ونقل أبو عمرو الداني عن مالك القشيري أنه قال: "كانوا يختلفون في الآية، فيقولون: أقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان ابن فلان، فعسى أن يكون على رأس ثلاث ليال من المدينة، فيُرسل إليه فيجاء به، فيقال له: كيف أقرأك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقول: كذا وكذا، فيكتب كما قال"(٢).

ويقول أبو شامة: "إن الصحابة رضي الله عنهم خافوا من كثرة الاختلاف، وألهموا، وفهموا أن تلك الرخصة قد استغني عنها بكثرة الحفظة للقرآن، ... وصار الأصل ما استقرت عليه القراءة في السنة التي توفي فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد ما عارضه به جبريل عليه السلام في تلك السنة مرتين، ثم اجتمعت الصحابة على إثباته بين الدفتين"(٣).

روى ابن أبي داود بسنده عن محمد بن سيرين عن كثير بن أفلح –أحد كتاب المصاحف لعثمان– قال: "فكانوا إذا تدارؤوا في شيء أخَّروه، قال محمد: فقلت لكثير: هل تدرون لم كانوا يؤخرونه؟ قال: لا، قال محمد: فظننت أنهم إنما كانوا يؤخرونه لينظروا أحدثهم عهداً **بالعرضة الأخيرة**، فيكتبونها على قوله"(٤).

ويقول ابن كثير: "وعثمان رضي الله عنه جمع قراءات الناس على مصحف واحد، ووضعه على **العرضة الأخيرة** التي عارض بها جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر رمضان"(٥).

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٣٨.
(٢) أخرجه الداني في "المقنع" ص١٧، وقال محقق المقنع: "إسناده صحيح".
(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ٨٩.
(٤) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص١٠٤، وابن كثير في فضائل القرآن ص٨٥، وقال: "صحيح".
(٥) أخرجه ابن كثير في "فضائل القرآن" ص ٨٦.

ويقول ابن حجر: "وقد روى أحمد، وابن أبي داود، والطبري من طريق عبيدة بن عمرو السلماني أن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق **العرضة الأخيرة**"(١).

ويقول ابن الجزري: "وأجمعت الأمة غير معصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف –مصاحف عثمان– وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم، ولم يثبت ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن ... **وكُتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرَّح به غير واحد من أئمة السلف، كمحمد بن سيرين، وعبيدة السلماني، وعامر الشعبي"(٢).

وهذا الحرف كان يعرف عند الصحابة بالقراءة العامة، وهو الحرف الذي يقرأ به الرسول صلى الله عليه وسلم وعامة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

يقول عبد الرحمن السلمي: "كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرءون القراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه"(٣).

(١) "فتح الباري" لابن حجر (٩/٤٤).
(٢) "النشر" (١/٧).
(٣) "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (١/٢٣٧)، وانظر "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص٧١.

المطلب الثاني: المفاضلة بين اللغات:

كانت لغة قريش أولى اللغات في حمل الأمة عليها، وقد اختار عثمان رضي الله عنه أن تكتب لغة القرآن بها وأن تقام عربيته عليها كما صحت بذلك الأخبار.

قال ابن حجر: "فلما جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن ... بلسانه أولى الأحرف، فحمل الناس عليه ... ولما له من الأولوية المذكورة"(١).

ويقول الداني: "لغتها –أي قريش– أفصح اللغات، وهي لغة النبي صلى الله عليه وسلم، والتي أجمع عليها عند الاختيار للغات"(٢).

لكن الذي قد يفهم من كلام الداني أن عثمان رضي الله عنه خص تلك اللغة بالتدوين لأنه لغة النبي صلى الله عليه وسلم، والأمر فيه كما علله عثمان رضي الله عنه بأنه نزل بلسانهم.

جاء عند البخاري بسنده عن عثمان رضي الله عنه قال للرهط القرشيين الثلاثة: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ففعلوا ذلك"(٣).

ونقل ابن أبي داود أن عثمان رضي الله عنه قال لهم: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا"(٤).

وقد تمَّ له الأمر، يقول مكي: "كان المصحف قد كتب على لغة قريش على حرف واحد، ليقل الاختلاف بين المسلمين في القرآن"(٥).

وقال ابن الجزري: "فكتبوا المصاحف على لفظ لغة قريش والعرضة الأخيرة" (٦).

(١) "فتح الباري" لابن حجر (٩/٩).
(٢) "المقنع في معرفة مرسوم المصاحف" للداني ص ٦١٤.
(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب نزل القرآن بلسان قريش (١٨٠/٤).
(٤) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ٩١.
(٥) "الإبانة" ص ٣-٤.
(٦) "منجد المقرئين" ص ١١١.

المطلب الثالث: المفاضلة بين الكتَّاب:

من المفاضلة التي أجراها عثمان رضي الله عنه كذلك، انتقاؤه للقائمين على أمر الجمع ممن يتولون مهمة الكتابة، ولأن الكتاب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا أكثر من أربعين كاتباً[١]، وكان من أشهرهم: علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح، وحنظله بن الربيع[٢]، كان لابد من إجراء المفاضلة والبحث عن أكتب هؤلاء.

ففي رواية عند ابن أبي داود عن مصعب بن سعد رضي الله عنه قال: "قام عثمان فخطب الناس فقال: " ... من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: فأي الناس أعرب؟ قالوا سعيد بن العاص رضي الله عنه، قال عثمان رضي الله عنه: فليمل سعيد وليكتب زيد"[٣].

وكان تعميد عثمان لزيد بن ثابت لأسباب لا تجتمع في غيره من الناس[٤]:

أولاً: كان ألزم الصحابة لكتابة الوحي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لما حضي به من جوار النبي صلى الله عليه وسلم، يقول زيد: "كنت جار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان إذا نزل الوحي أرسل إلي فكتبت الوحي"[٥].

ويقول: "كنت أكتب الوحي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يملي علي، فإذا فرغت، قال: "أقرأ"، فأقرؤه، فإن كان فيه سقط أقامه"[٦].

(١) قال أبو شامة: "وقد ذكرنا أسماء كتّاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا يكتبون له الوحي وغيره في ترجمته صلى الله عليه وسلم في تاريخ دمشق نحو خمسة وعشرين اسماً". "المرشد الوجيز" ص ٤٦.

(٢) انظر "رسم المصحف ونقطه" للدكتور عبد الحي الفرماوي ص ٥٤.

(٣) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ٨١، وابن كثير في "فضائل القرآن" ص٨٤، وقال "إسناده صحيح".

(٤) انظر "العرضة الأخيرة دلالتها وأثرها" للأستاذ الدكتور ناصر بن سعود القثامي ص ٣٨-٤٠.

(٥) "المصاحف" لابن أبي داود ص ٣٧.

(٦) رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٤٢/٥)، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٥٢/١) "رجاله موثوقون".

ثانياً: تولى مهمة النسخ زمن أبي بكر، يقول ابن حجر: "فإن عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي جمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفاً واحداً، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت"(١).

ثالثاً: شهد العرضة الأخيرة، روى البغوي عن عبد الرحمن السلمي أنه قال: "قرأ زيد بن ثابت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في العام الذي توفاه الله فيه مرتين"(٢).

رابعاً: يقرأ القراءة العامة ويقرئ بها، روى البغوي عن أبي عبدالرحمن السلمي أنه قال: "قرأ زيد بن ثابت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في العام الذي توفاه الله فيه مرتين، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت، لأنه كتبها لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقرأها عليه، وشهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كتْبة المصاحف رضي الله عنهم أجمعين"(٣).

يقول مكي: "وقد خص أبو بكر زيدا بجمع القرآن في السعف والجريد، ولم يخالفه فيه أحد من الصحابة.

ثم خصه عمر بجمعه في الصحيفة، ولم يخالفه أحد من الصحابة.

ثم خصه عثمان بجمع المصحف مع غيره، ولم يخالفه فيه أحد من الصحابة.

وهذا كله يدل على فضل ظاهر، بارع، وثقة وأمانة في زيد.

ويقوي ذلك تخصيص رسول الله "صلى الله عليه وسلم" بكتابة الوحي"(٤).

ويقول ابن حجر: "وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن متفرقة"(٥).

(١) "فتح الباري" لابن حجر (١٩/٩).
(٢) "شرح السنة" للبغوي (٥٢٥/٤).
(٣) "شرح السنة" للبغوي (٥٢٥/٤).
(٤) "الإبانة" لمكي ص ١٠٠.
(٥) "فتح الباري" لابن حجر (١٣/٩).

المطلب الرابع: المفاضلة بين المُمْلِين:

فاضل كذلك في مهمة إملاء المصاحف فاختار لها سعيد بن العاص، وكان تعميد عثمان له لسببين:

الأول: كان أفصح قريش، روى ابن أبي داود بسنده عن مصعب بن سعد قال: قام عثمان فخطب الناس فقال: "أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون قراءة أبي، وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك، فأَعْزِمُ على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتى جمع من ذلك كثرة، ثم دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً فناشدهم لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب الناس؟ قالوا كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت من أعرب؟ قالوا سعيد بن العاص، قال عثمان: فليمل سعيد وليكتب زيد"(١).

الثاني: كان أشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم، روى ابن أبي داود بسنده قال: "أخبرنا سعيد بن عبد العزيز أن عربية القرآن أُقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم"(٢).

ثم ظهرت الحاجة في العمل إلى مساعد فضم رضي الله عنه مع اللجنة ثلاثة نفر من قريش خاصة، ففي رواية عند البخاري "فأمر زيد بن ثابت، وعبدالله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف"(٣).

يقول أبوعمرو الداني: "فإن قيل لم جعل عثمان رضي الله عنه مع زيد غيره، هلَّا أفرده كما فعل أبو بكر رضي الله عنه، قلت: إنما فعل ذلك حين

(١) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ١٠٠.
(٢) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ١٠٢.
(٣) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن (١٣٨/٦).

بلغه اختلاف الناس في القراءة لكي يحصّل القرآن مجموعاً على لغة قريش خاصة"[١].

ويظهر قصد الاختيار من رجال قريش قول عثمان رضي الله عنه لمَّا اختلف زيد مع القرشيين الثلاثة: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ... "[٢].

ولما أتت حاجة ماسة للمساعدة في استنساخ نسخ للأمصار ضم إليهم من يعين في تنفيذ المهمة، وهذا تأويل الرواية عند مكي في "الإبانة":

"وقيل: بل جمع اثني عشر رجلا من قريش والأنصار فيهم زيد بن ثابت، وأمرهم بكتابة المصحف،

فلما نسخوا المصحف كتبوه في سبع نسخ"[٣].

(١) "المقنع" للداني ص ٦١٤.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" باب نزل القرآن بلغة قريش (٤/١٨٠).

(٣) "الإبانة" ص ٦٢، وأخرجه ابن كثير في "فضائل القرآن" ص ٨٤.

المبحث الثالث: الأمر بإحراق المصاحف والالتفاف حول المصحف المجمع عليه.

ولكي يتحقق كمال المقصد من اجتماع الناس حول إمام واحد أحرق المصاحف دونه في المدينة وأمر به سائر الأمصار المرسل إليها بالمصحف المجمع عليه.

جاء في قصة الجمع عند البخاري: "فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق"(١).

وروى الداني بسنده عن مصعب بن سعد قال: "أدركت الناس حين شقق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، أو قال: لم يعب ذلك أحد"(٢).

وروى ابن أبي داود بسنده عن حذيفة قال: "وأرسل عثمان إلى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به، فذاك زمان حرقت المصاحف بالعراق بالنار"(٣).

وجاء عن مصعب بن سعد قال: أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، وقال: لم ينكر ذلك منهم أحد(٤).

والأمر بالإحراق بعد استنساخ المصاحف موقف حازم جاد في شأن الحروف، لكنه إجراء لازم لتوحيد صفوف الأمة والقضاء على شأفة الخلاف بالكيلة، وهو رأي مسدد وفقه الله له.

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "لو وليت في المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل"(٥).

ويقول ابن تيمية: "لما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحظور"(٦).

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن (١٣٨/٦).
(٢) أخرجه الداني في "المقنع" ص ١٨.
(٣) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ٦٧، وابن كثير في "فضائل القرآن" ص٧٨.
(٤) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص ٦٨، وابن كثير في "فضائل القرآن" ص٧٨.
(٥) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (١٦/١).
(٦) "الفتاوى الكبرى" لابن تيمية (٣٩٧/١٣).

المبحث الرابع: تعميد قارئ مع كل مصحف مرسل إلى الأمصار الإسلامية.

ولمَّا كانت قواعد الكتابة آنذاك مجردة من النقط والشكل أضحت المصاحف بعد استنساخها غير مؤدية للحرف المتفق عليه وغير ضابطة له، والتلاوة مؤدية عنه وضابطة له، فعمد إلى إرسال مقرئ مع كل مصحف.

يقول الجعبري: "والاعتماد في نقل القرآن متفقاً ومختلفاً على الحفاظ، ولهذا أنفذهم إلى بلاد الإسلام للتعليم، وجعل هذه المصاحف أصولاً ثواني حرصاً على الإنفاذ"(١).

وروي أن عثمان رضي الله عنه أمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني (ت:٤٥هـ)، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي (ت:٧٠هـ)، والمغيرة بن أبي شهاب مع الشامي (ت:٩١هـ)، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي (ت:٧٤هـ)، وعامر بن عبد قيس مع البصري (ت: في خلافة معاوية)(٢).

ففي إرسال مقرئ مع كل مصحف تأكيدٌ على انفاذ الحرف المجمع عليه، وتعميمه في الأقطار الإسلامية لتتوحد بذلك صفوف الأمة، وينتزع منها الخلاف، ولئلا يحمل خطه على وجوه لم تكن مقصده من الاعتماد على الحرف الثابت في العرضة الأخيرة فينشأ الاختلاف من جديد.

يقول أبو علي الأهوازي: "وإنما كانوا من هذه الأمصار الخمسة دون غيرها لأجل أن عثمان رضي الله عنه جعل لكل مصر من هذه الأمصار مصحفا، وأمر باتباعه، ووجه بمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين، فلم نسمع لهما خبرا ولا رأينا لهما أثرًا"(٣).

ويقول أبو شامة: "إنما أرسل أمير المؤمنين المصاحف إلى الأمصار الخمسة بعد أن كتبت بلغة قريش"(٤).

(١) "جميلة أتراب المراصد" للجعبري ص ٢٤٠.
(٢) انظر "دليل الحيران على مورد الظمآن" ص٤٣، ومناهل العرفان للزرقاني (١/٤٠٤).
(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٥٩.
(٤) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٥٠.

الفصل الثاني: تقريب القول فيما اختلفت فيه مصاحف الأمصار

جميع ما جاء من الآثار حول استنساخ المصاحف في الجمع العثماني لم يكن بينها نص صريح أو متأول في تفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار.

فمن أين أتت هذه المغالطة؟ أو كيف تأول الأئمة النصوص حتى وصلوا إلى القول به؟!

أو متى نشأت هذه الافتراضات التي تحَتَّمَ على الأمة قبولها؟!

وقد كانت هذه القضية فيما بعد قضية شائكة، وتسبب التسليم بها في نشأة تصورات حول واقع الرواية تخالف واقعة الجمع في الزمن العثماني، وتنافي ما ثبت من صحيح الآثار.

من ذلك ما ذهب إليه السخاوي (ت:٦٤٣هـ) في دعوى اشتمال المصحف العثماني على الأحرف السبعة، **إذ دلل عليه باختلاف مصاحف الأمصار**، يقول: "فأراد عثمان – رضي الله عنه – أن يجمع القرآن كله بجميع وجوهه السبعة التي أنزل عليها سداً لباب الدعوى ... وأما قوله: إنما كتب حرفاً واحداً من الأحرف السبعة فغير صحيح، **فقد كتب في بعض المصاحف (وأوْصى) وفي بعضها (وَوَصى)، وكتب في بعضها (وَقَالُوا اتخذَ اللَّهُ)، وفي بعضها (قَالُوْا. . .)، وكتب (سَارِعُوا إِلَى مَغفِرَةٍ) في موضع بغير واو، وفي مصحف (وَسَارْعُوْا. . .)، وكتب في المدني والشامي (يَرْتَدِدْ)، وفي غيرهما (يَرْتَدَّ) بدال واحدة، و(تَجْرِي تَحْتَهَا) في سورة التوبة، وفي بعض المصاحف (مِنْ تَحْتِهَا)، (وَبِالزبُرِ وَبالكتاب) في آل عمران في المصحف الشامي، وفي غيره (والزبُر وَالْكِتَابِ) إلى غير ذلك من المواضع نحو: (شُرَكَائِهِمْ، وَشُرَكاؤهُمْ)، (وَأَن اللَّهَ الْغنِي)، و(فإن اللَّهَ هُوَ الْغنِي)، (وَكُلٌّ وَعَدَ الله)، (وكُلاً)** إلى غير ذلك مما تركت ذكره خشية الإطالة"[(١)].

(١) "جمال القراء" للسخاوي ص ٣٢٦- ٣٢٧.

فخالف رحمه الله بهذا التوجه الآثار الصحيحة الثابتة في جمع الأمة على حرف واحد الذي تقرر من صريح قول عثمان: "مصحف واحد"، و"إمام واحد"، وقول حذيفة في الأثر "لأَمَرْتُه بجعلها قراءة واحدة"، ومن المتأول من تحريات عثمان رضي الله عنه تجاه مصاحف الصديق، ومنهج المفاضلة الذي أجراه لحظة استنساخ المصاحف، والسبب الداعي لهذا الجمع المبارك والغرض منه.

كلها أدلة تؤكد أنه لم يرد بذلك إلا جمع كلمة الأمة على إمام واحد وحرف واحد من أحرف القرآن، ولو حسب غير هذا "لكان عثمان رضي الله عنه، قد أبقى الاختلاف الذي كرهه" على قول مكي بن أبي طالب(١).

أليس من غير المنطقي الاستدلال بخبر المتأخر لإبطال خبر المتقدم، هل من عايش حادثة الجمع أقل درايةً نسبة إلى من لم يحضرها ويشهد مجرياتها حتى نستدل بقوله ونوجه به دلالات النصوص!! أم أن قبول تلك التوجهات جملة وتفصيلاً، متوافقة أو متعارضة هو المنهج الأسلم، والملاذ الآمن حتى نخرج من عناء تحقيق المسائل، ومجابهة الخصوم بالحجة والدليل؟!!

ثمَّ استثارت قضية الاختلاف بين مصاحف الأمصار الإمام ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) واستظهر في سبب اختلافها وجهاً آخر، يقول: "ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف، بزيادة ونقص وغير ذلك، وتركوا ما سوى ذلك"(٢).

وخالف رحمه الله كذلك الآثار الثابتة فترة الاستنساخ العثماني في الاعتماد الكلي على ما ثبت في العرضة الأخيرة فحسب!

فأتى بالأمر على غير جهته، وناقض صريح الآثار الثابتة في اعتبار العرضة الأخيرة ركناً أساس في استكتاب ما ثبت فيها إلى نسبة الخلاف في الاعتداد بعرضات أخر غير العرضة الأخيرة!

(١) "الإبانة" لمكي ص ٣٣.
(٢) "النشر" لابن الجزري (٣٢/١).

وليس لديه في هذا القول أصل أصيل، ولا مستند ركيز، وكأنه بهذا القول يقيس القراءات الثابتة في زمنه، والمنقول من الأخبار حول اختلاف مصاحف الأمصار ويبرهن بها على أن المكتوب في المصاحف ليست العرضة الأخيرة كما جاءت به الآثار الثابتة الصحيحة، وإنما غير ذلك، وإن لم يكن ذلك فما السبب وراء هذا الاختلاف!

وأيضاً ما جاء عن الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله (ت:١٤٠٣هـ)، إذ يقول معلقاً على الرواية الثابتة في البخاري: "لو كان صحيحاً ما يدعيه من يقول: إن عثمان أمر الكتاب أن يقتصروا على لغة قريش، ويتركوا ما سواها لكان القرآن خالياً من جميع اللغات إلا من لغة قريش، وهذا باطل في الواقع، لأن القرآن فيه من الكلمات الأخرى غير لغة قريش ما يفوق الحصر، فوجود هذه الكلمات في القرآن من أوضح البراهين على أن المصاحف لم يقتصر فيها على لغة قريش، بل كتب فيها من الأحرف السبعة ما تواتر وثبت في العرضة الأخيرة"(١).

فأبطل الرواية الثابتة في صحيح البخاري، وأنكر خبر اعتداد عثمان رضي الله عنه في جمع الأمة على لغة قريش، ثم ألزم الأمة بغير دليل أنَّ العرضة الأخيرة كانت بأكثر من حرف، وعلى ما ثبت فيها من وجوه كان اقتصار ابن عفان!

كل ذلك يبرهن على وجود مراحل فاصلة وراء تناقض تصورات المتأخرين مع الآثار الثابتة عن المتقدمين، ولأجل ذا عُقد هذا الفصل مستدعياً أسباب هذه المفارقات!

(١) "تاريخ المصحف الشريف" لعبد الفتاح القاضي بتصرف ص٤٥.

المبحث الأول: نشأة القول بتفريق عثمان القراءات على مصاحف الأمصار وتطوره.

إنَّ من ضوابط التتبع الحثيث لمعرفة نشأة هذه التصورات دراسة توجيهات الأئمة في علة اختلاف مصاحف الأمصار، وقد ظهر الاهتمام بالقضية منذ زمن متقدم، وتوافرت الأسباب في أقوال المتقدمين والمتأخرين، وتباينت هذه التوجهات تارة، وتوافقت تارة.

يقول أبو عبيد (ت:٢٢٤هـ): "هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الامصار ... وهي كلها منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان ثم بعث إلى كل أفق مما نُسخ بمصحف"(١).

أخبر أبو عبيد عن شأن هذه المصاحف أنها مستنسخة من المصحف الإمام، وهي بالفعل كانت كذلك، لكن لا يعني قوله بالاستنساخ الموافقة والمطابقة في الجملة والتفصيل! بدليل قوله بعده: "ومع هذا إنها لم تختلف في كلمة تامة، ولا في شطرها، -أي المصاحف المستنسخة في الأمصار- إنما كان اختلافها في الحرف الواحد من حروف المعجم كالواو والفاء والألف وما أشبه ذلك، إلا الحرف الذي في الحديد وحده، قوله: (فإن الله الغني الحميد)، فإن أهل العراق زادوا على ذينك المصرين (هو)"(٢).

وقوله هذا باعتبار الخلاف الصائر بين مصاحف الأمصار أشكل على الأئمة بعده، فظنوا سبب الاختلاف الذي بينها راجع إلى ذات المصاحف المنسوخ منها التي أقرها عثمان وبعث بها إلى الأمصار!

ومثل قول أبي عبيد كان قول ابن أبي داود (ت:٣١٦هـ) فقد عقد باباً في كتاب "المصاحف" بعنوان "باب اختلاف مصاحف الأمصار التي نسخت من الإمام"(٣)، فدل قوله على أن المصاحف المختلفة مستنسخة من إمام واحد،

(١) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص٣٣٣.
(٢) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص٣٣٣.
(٣) "المصاحف" لابن أبي داود ص ١٤٤.

ولا يعني بالضرورة اشتمال الإمام على الوجهين المختلفين حتى تختلف المصاحف المستنسخة منها عن بعضها البعض!

ونجد هذا التصور –تفريق عثمان القراءات على مصاحف الأمصار– الذي لم يقصده أبا عبيد ولا ابن أبي داود ولم يصرحا به، ولم يكن توجه الأئمة قبلهم ظاهر في أقوال الأئمة بعد ذلك، يقول أبي القاسم عمر بن محمد بن عبد الكافي (صاحب ابن مهران المتوفى٣٨١هـ): "والذي بلغني من السبب في إثبات هذه الحروف وإخلاء بعضها منها أن الصحابة –رضي الله عنهم– ثبت عندهم الوجهان فلم يمكنهم إيداع كلا الوجهين في مصحف واحد ... **ففرقوها** في المصاحف لئلا تبطل قراءة دون قراءة، ويأتوا على جميع ذلك، وصحَّ عند الكافة أن كلا الوجهين بإثبات الحرف وحذفه سائغ مروي متلو به، ثم من بعد اتصلت التلاوة والرواية على نحو ما استودعوه في المصاحف من إثبات وحذف فلزمنا اتباعهم فيه"(١).

وكلامه يبعد عما قرره أبو عبيد، إذ لم يصرِّح أبو عبيد بقصد الصحابة تفريق القراءات على مصاحف الأمصار، فتشابه القول عليه، وتأول تفريقها لعدم إمكانية جمع كِلا الوجهين في مصحف واحد! ولا أعلم إن تابع أحداً في هذا التوجه.

ثم عقد الباقلاني (ت:٤٠٣هـ) فصلاً في "الانتصار" يذكر فيه أن المعتبر في العلم مجيئه عن قوم يثبت بهم التواتر وتقوم الحجة، وليس يعني ذلك أن لا يخالف فيه مخالف، ولكنه أمام نقل الكثرة لا عبرة له، ومن هذا ما نقل عن بعض الشيعة والملحدين **من أن مصاحف عثمان غيرت وزيد فيها ونقص، لذلك اختلفت مصاحف الأمصار واختلف القراء السبعة**، وأثبت في آخر المطاف أن المراد بمصاحف الأمصار مصاحف عثمان ولا يجوز ادعاء غير ذلك(٢).

(١) منقول من "رسم المصاحف دراسة لغوية تاريخية" ص ٥٩٦ عن كتاب في القراءات مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (قراءات ٢٦٥ طلعت) ورقة ٥أ– ٥ب.

(٢) "الانتصار للقرآن" للباقلاني ص ٩٦–٩٨.

يقول: "ولا فائدة ولا طائل في مناظرة من صار إلى مثل ذلك، وإذا لم يجُز الشك في شيءٍ مما وصفناه أو الجحدُ له لأجل خلافٍ يُروى في ذلك، أو خلاف يجوز أن يحدث فيه، لم يجز الشكُّ في أن ما في أيدينا هو مصحف عثمان بعينه وعلى جهته، وقد بيّنّا من قبلُ أن طريقَ العلم بأنه مصحف عثمان لم يغيّر ويبدل هو طريق العلم بأن جميع ما أتى به الرسولُ من القرآن الثابت رسمُه على وجهه وترتيبه الذي أمر – صلى الله عليه وسلم – به، فوجب القطعُ على صحة ما قلناه، وإبطالُ جميع مطاعن الشيعة والملحدين وغيرهم من أهل الضلال والقدح في القرآن"(١).

ومفهوم كلام الإمام الباقلاني إلغاء فكرة مخالفة مصاحف الأمصار لمصاحف عثمان رضي الله عنه، ثمَّ جزم أنها هي، ولم يطرأ عليها أي طارئ من زيادة أو نقص، واعتبر هذا القول من مطاعن الشيعة والملحدين للشكيك في القرآن، وهو يرد هذا الزعم وينتصر للقرآن!

ثم جزم المهدوي (ت:٤٢٠هـ) بأن الخلاف في مصاحف الأمصار من إقرار عثمان رضي الله عنه ومن شهد استنساخ المصاحف من الصحابة: "إنما أقرَّ عثمان ومن اجتمع على رأيه من سلف الأمة هذا الاختلاف في النسخ التي اكتتبت، وبعثت إلى الأمصار، لعلمهم أن ذلك من جملة ما أُنزل عليه القرآن، فأُقِرَّ ليقرأه كل قوم على روايتهم"(٢).

وردَّ مكي بن أبي طالب (ت:٤٣٧هـ) الخلاف بين مصاحف الأمصار إلى مصاحف عثمان رضي الله عنه بلفظ صريح لا يقبل التأويل ولا التلوين، يقول: "والسابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة، أو بالنقص في الحروف والكلم، فهذا يقبل منه ما لم يحدث حكما لم يقبله أحد، **ويقرأ منه بما اختلفت المصاحف في إثباته وحذفه**، نحو: (تجري تحتها) في براءة [١٠٠] عند رأس المائة، و (مِنْ تَحْتِهَا)، "فإن الله الغني الحميد" في الحديد [٢٤]، و(فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ

(١) "الانتصار للقرآن" للباقلاني ص ٩٨.
(٢) "هجاء مصاحف الأمصار" للمهدوي ص١٠٢-١٠٣.

الْغَنِيُّ الْحَمِيد)، **ونحو ذلك مما اختلفت فيه المصاحف التي وجه بها عثمان إلى الأمصار**"[١].

أما أبو عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ) فنقل رأي أبا عبيد الآنف الذكر: "قال أبو عبيد: هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الأمصار مثبتة بين اللوحين، وكلها منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان رضي الله عنه، ثم بعث إلى كل أفق بمصحف، وهي كلها كلام الله عز وجل"[٢].

وفي نفس الأمر تابع ابن عبد الكافي في التصريح بتفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار: "وعلم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكِّن إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به، **ففرقها** في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها، ومحذوفة في بعضها، لكي تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله عز وجل، وعلى ما سُمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار"[٣].

وزاد عليهما القول بتخلية الخط من النقط والشكل[٤] للدلالة على اللغات وبقاء السعة في القراءة، يقول: "وإنما أخلي الصدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السّعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعبادة في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها"[٥].

(١) "الإبانة" لمكي ص ٧٨.

(٢) "المقنع في رسم مصاحف الأمصار" للداني ص١١٢.

(٣) "المقنع في رسم مصاحف الأمصار" للداني ص١١٩.

(٤) قرر الدكتور عبد الحي حسين الفرماوي في كتابه "رسم المصحف ونقطه" ص٢٨٢ معرفة الكتابة العربية قديماً لظاهرة النقط بأدلة كثيرة وجهد مشكور، وكانت قاعدة الزيادة في رسم الكلمات تخضع لهذا النقط المتعارف عليه حينها، إذ كان يمثل بالحروف (حروف الحركات الثلاث الألف، والواو، والياء)، وقد استخدمه الصحابة في كلمات في المصحف إن كانت تتشابه صورة الخط فيها مع كلمات أخر، فضبطت الكلمات بحروف الحركات كـ (مائة)، و(لأاذبحنه) وغيرها لغرض التفريق بين الكلمات المتشابهة، وهو في المجمل مكروه عند الصحابة ومن تبعهم من التابعين إلا لضرورة خشية الزيادة في القرآن، وهذا النوع من النقط يرادف مصطلح الشكل أو التشكيل اليوم.

(٥) "المحكم في نقط المصاحف" لأبي عمرو الداني ص٣.

ولست أعلم إن سبقه إلى هذا القول أحد[١]؟!

ثمَّ الإمام أبي شامة (ت:٦٦٥هـ) الذي ضمن "مرشده" ما قاله الداني حول اختلاف مصاحف الأمصار: "ثم إن الصحابة رضي الله عنهم خافوا من كثرة الاختلاف، وألهموا، وفهموا أن تلك الرخصة قد استغني عنها بكثرة الحفظة للقرآن، ومن نشأ على حفظه صغيرا فحسموا مادة ذلك بنسخ القرآن على اللفظ المنزل غير اللفظ المرادف له، وصار الأصل ما استقرت عليه القراءة في السنة التي توفي فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد ما عارضه به جبريل عليه السلام في تلك السنة مرتين، ثم اجتمعت الصحابة على إثباته بين الدفتين، وبقي من الأحرف السبعة التي كان أبيح قراءة القرآن عليها ما لا يخالف المرسوم، وهو ما يتعلق بتلك الألفاظ من الحركات والسكنات والتشديد والتخفيف وإبدال حرف بحرف يوافقه في الرسم، ونحو ذلك؛ وما لا يحتمله المرسوم الواحد **فُرِّق في المصاحف** فكُتِب بعضها على رسم قراءة، وبعضها على رسم قراءة أخرى، وأمثلة ذلك كله معروفة عند العلماء بالقراءات"[٢].

ثم ادعى السخاوي (ت:٦٤٣هـ) أن خط المصاحف ضام للأحرف السبعة، ودلل عليه باختلاف مصاحف الأمصار ليردّ قول من قال أن المصاحف العثمانية مقتصرة على حرف واحد، وخالف بهذا الزعم الآثار الصحيحة الثابتة في جمع الأمة على حرف واحد إذ يقول: "فأراد عثمان – رضي الله عنه – أن يجمع القرآن كله بجميع وجوهه السبعة التي أنزل عليها سداً لباب الدعوى، ورداً لرأي من يرى تبديل حرف منه بغيره، ألا ترى أنه أحضر الصحف التي كتبها الصديق – رضي الله عنه –، وكانت بالأحرف

(١) ولعله تصور بني على قول مكي بن أبي طالب في "الإبانة" ص ٦٨ يقول: "وكان المصحف إذ كتبوه لم ينقطوه ولم يضبطوا إعرابه، فتمكن لأهل كل مصر أن يقرءوا الخط في قراءاتهم التي كانوا عليها مما لا يخالف صورة الخط، وقرأ قوم: (يقص الحق) [الأنعام:٥٧] بالصاد على ما كانوا عليه، وقرأ قوم (يقض الحق) بالضاد على ما كانوا عليه، وكذا ما أشبه هذا، لم يخرج أحد في قراءته عن صورة خط المصحف".
فمكي رحمه الله يحكي واقع الكتابة آنذاك ولم يقصد أن الصحابة تركوا نقطه لأجل أن يحمل الخط أوجه القراءات، أو كي يدللوا به على بقاء السعة في القراءات، وإنما أبقى عثمان رضي الله عنه السعة في القراءات بعد اعتراض أهل مصر كما سيأتي في المبحث الرابع من هذا الفصل ولم يكن مقصده الأساس حين نسخ المصاحف.
(٢) "إبراز المعاني" لأبي شامة ص٨٩-٩٠.

السبعة، واستظهر من ذلك بما كتب بين يدي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من الرقاع، والأكتاف واللخاف، أراده ألا يبقى لقائل قول، ولا لمدع دعوى.

وأما قوله إنما كتب حرفاً واحداً من الأحرف السبعة فغير صحيح، **فقد كتب في بعض المصاحف (وأوْصى) وفي بعضها (وَوَصى)، وكتب في بعضها (وَقَالُوا اتخذَ اللَّهُ)، وفي بعضها (قَالُوْا. . .)، وكتب (سَارِعُوا إِلَى مَغفِرَةٍ) في موضع بغير واو، وفي مصحف (وَسَارِعُوْا. . .)، وكتب في المدني والشامي (يَرْتَدِدْ)، وفي غيرهما (يَرْتَدَّ) بدال واحدة، و(تَجْرِي تَحْتَهَا) في سورة التوبة، وفي بعض المصاحف (مِنْ تَحْتِهَا)، (وَبِالزبُرِ وَبالكتاب) في آل عمران في المصحف الشامي، وفي غيره (والزبُرِ وَالْكِتَابِ) إلى غير ذلك من المواضع نحو: (شُرَكَائِهِمْ، وَشُرَكاؤُهُمْ)، (وَأَن اللَّهَ الْغنِي)، و(فإن اللَّهَ هُوَ الْغنِي)، (وَكُلٌّ وَعَدَ الله)، (وكُلاً)** إلى غير ذلك مما تركت ذكره خشية الإطالة"[(١)].

ثم الجعبري (ت:٧٣٢هـ) الذي أظهر اتجاهات دارسي الرسم من المتأخرين من حيث دلالة الخط المكتوب على كلتا القراءتين [(٢)] في اعتباره من مقاصد الجمع العثماني، إذ هو يعلل الكثير من ظواهر الرسم بدعوى احتمال الخط للقراءتين معاً[(٣)]، يقول في توجيه حذف الألف من بعض الكلمات: "وجه حذف الألف احتمال القراءتين" أو "وجه الإثبات والحذف احتمال القراءتين"[(٤)].

وتابع ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) في "نشره" أبا عمرو الداني في التصريح بتعمد عثمان رضي الله عنه تجريد المصاحف من النقط: "أجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم، ولم يثبت

(١) "جمال القراء" للسخاوي ص ٣٢٦– ٣٢٧.

(٢) يقول الدكتور غانم قدوري الحمد باختصار: ألحق دارسي الرسم من المتأخرين في كتبهم فصلاً بعنوان "ما فيه قراءتان فكتب على إحداهما" درسوا فيه ظواهر الرسم وكيفية احتماله القراءتين. ثمَّ جعل اللبيب في شرح العقيلة حذف الألف في الرَّسم العثماني ثلاثة أنواع أحدها حذفها للدلالة على القراءات. فعمَّ ذلك في المتأخرين "حتى عدَّ بعضهم من مزايا الرسم الدلالة على القراءات المتنوعة في الكلمة الواحدة". انظر "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية" ص١٩٣.

(٣) "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية" ص١٩٣.

(٤) "كنز المعاني" للجعبري (١/١٠٥)، و(٣/٨٢٢).

عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن، **وجُرِّدت هذه المصاحف جميعها من النقط ليحتملها ما صحَّ نقله وثبتت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم،** إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط"(١).

وتابع الجعبري في دلالة الخط على القراءات المحتملة إذ يقول: "وأما اللَّايْ فإنها كُتبت في السور الثلاث (إلى) على صورة إلى الجارة لتحتملها القراءات الأربع، فالألف حذفت اختصاراً"(٢).

وزاد عليهم أن ردّ سبب الاختلاف في مصاحف الأمصار الاعتداد بعرضات أخر غير العرضة الأخيرة، يقول: "ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف، بزيادة ونقص وغير ذلك، وتركوا ما سوى ذلك"(٣). ولم يسبقه إلى هذه السابقة أحد!

وقلبت الحقيقة رأساً على عقب في قول النويري (ت:٨٥٧هـ) إذ يقول: "والاعتماد في نقل القرآن على الحفاظ، ولذلك أرسل كل مصحف **مع من يوافق قراءته في الأكثر، وليس بلازم**"(٤).

فألزم عثمان ما لم يلزمه أحد من المتقدمين، حيث جعل من مقاصده رضي الله عنه مراعاة قراءات الأمصار، فوجه إلى كل مصر من المصاحف ما يوافق قراءاتهم، وقارئ يقرهم بما هم عليه من الحروف! ولا أعلم إن قلدَّ أحداً من الأئمة في القول به؟ أم كان الأمر بدعاً منه(٥)!

تبعه شيخي القدير عبد القيوم سندي حفظه الله في صفحاته، يقول: " وكثر النزاع بين المسلمين فيها، حتى بلغ ذلك عثمان –رضي الله عنه– فأمر

(١) "النشر" لابن الجزري (١/٧).
(٢) "النشر" لابن الجزري (١/٤٥٢).
(٣) "النشر" لابن الجزري (١/٣٢).
(٤) "شرح الطيبة" للنويري (١/١١٢).
(٥) قول النويري قريب من رواية عند ابن أبي داود رواها بسنده عن إبراهيم قال: قال رجل من أهل الشام مصحفنا ومصحف أهل البصرة أحفظ من مصحف أهل الكوفة، قال: قلت: لم، قال: إن عثمان رضي الله عنه لما كتب المصاحف بلغة قراءة أهل الكوفة على حرف عبد الله فبعث إليهم قبل أن يعرض، وعرض مصحفنا ومصحف أهل البصرة قبل أن يبعث به. "المصاحف" ص ١٣٥. قال محقق كتاب المصاحف: "فيه عنعنه، مغيرة بن مقسم الضبي وهو مدلس لا سيما عن إبراهيم". ولو سلمنا بصحة الرواية فلم اعترض ابن مسعود على مصحف عثمان طالما أن الأمر كذلك، ثم لم يقول عاصم لحفص أقرأتك بقراءة أبي عبدالرحمن السلمي، وأقرأت شعبة بما قرأت به على ابن مسعود لو روعي في المصاحف قراءات الأمصار حقاً في مرحلة الجمع العثماني. مما دلَّ على ضعف الرواية سنداً ومتناً.

بجمع المصاحف وكتابتها برسم يحتمل أكثر وأغلب الأوجه الصحيحة المتواترة، وأرسلها إلى المدن المشهورة، **مع إرسال مقرئ مع كل مصحف توافق قراءته أهل ذلك المصر في الأغلب والأكثر**، وحمل الناس على تلك المصاحف، وأمر بإلغاء بقية الأوجه التي لا يحتملها رسم مصحف ذلك القطر"[١].

أما الدكتور غانم قدوري الحمد فقد رد سبب الخلاف بين مصاحف الأمصار إلى الكتبة الذين تولوا مهمة النسخ في العهد العثماني كالذي ذهب إليه أبو القاسم ابن عبد الكافي، لكنه زاد تصور أن الوجهين كانا مما شاعا وعمَّا في الصحابة فلم يستطيعوا حينها استظهار الحرف المنزل، يقول: "فالقصد من توحيد المصاحف كان إثبات وجه واحد ... **ويبدو أن القول بأن الوجهين اللذين يروى عليهما الحرف الواحد قد صارا من الشهرة والذيوع بحيث استوى إثبات أي منهما عند الصحابة الذين تولوا نسخ المصاحف، فأثبتوا أحدهما في مصحف، وأثبتوا الآخر في مصحف ثان، وكأنهم لم يكتبوا إلا حرفاً واحداً، هو القول الأقرب إلى الواقع في تفسير هذه الظاهرة** ... سواء كان ذلك عن قصد الصحابة رضوان الله عليهم، أم أن علو كلا الوجهين وتقاربهما قد جعلهم يكتبونها في المصاحف وكأنهما وجه واحد"[٢]. رغم أن الدكتور غانم قدوري أكدَّ حقيقة جمع عثمان الأمة على حرف واحد[٣]، لكنه أخطأ في نسبة الخلاف إلى عصر الاستنساخ العثماني، وقد كنت أجنح إلى هذا القول فظهر لي مع الاستقراء فساده.

وبعد ذلك شاعت هذه التوجهات بين أهل زماننا، حتى أضحت من الحقائق المقررة التي لا يتصور فيها الخطأ، ولا يسمح بها المساس، وهي متعارضة فيما بينها، ومخالفة لصحيح الآثار التي تحكي واقع الصدر الأول في استنساخ المصاحف.

(١) "صفحات في علوم القراءات" للدكتور عبد القيوم سندي ص ٣٥.
(٢) "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية" ص ٥٩٧.
(٣) انظر "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية" ص ١٩٣.

المبحث الثاني: اهتمام الأئمة بخلاف مصاحف الأمصار، والتنبيه بلزوم قبوله:

نشأ اهتمام الأئمة منذ زمن مبكر بالتأليف في أوجه الاختلاف بين مصاحف الأمصار، منها "كتاب اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق" لابن عامر اليحصبي إمام أهل الشام (ت:١١٨هـ)، و"كتاب اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة" للكسائي (ت:١٨٩هـ)، و"كتاب اختلاف المصاحف" لخلف بن هشام البزار (ت:٢٢٩هـ)، و"كتاب اختلاف المصاحف" لابن أبي داود، وغيرها(١).

"ولم يعثر على واحد من تلك الكتب اليوم عدا كتاب ابن أبي داود إذا اعتبرنا أن المقصود به كتاب "المصاحف" المطبوع، رغم أنه جمع معلومات كثيرة تتعلق بتاريخ القرآن وقراءته ومصاحف الصحابة وشيئاً يسيراً عن اختلاف المصاحف العثمانية، وإذا لم يكن قد وصل إلينا كتاب من تلك الكتب فإن ما تضمنته من تفاصيل قد وصل إلينا رواية في كتب أخرى، فقد روى الاختلاف بين المصاحف أبو عبيد في كتابه "فضائل القرآن"، وابن أبي داود في المصاحف، وجمعها الداني في "المقنع"، وذكر طرفاً منها أبو العباس المهدوي في كتابه "هجاء مصاحف الأمصار"، وأورد أبو حيان عن خلف بن هشام البزار ما اختلف فيه مصحف أهل المدينة وأهل العراق، ووردت حروف الاختلاف في مصادر أخرى"(٢).

يقول أبو عبيد (ت:٢٢٤هـ) باعتباره أول ناقل عن تلك الكتب فيما علمنا: "هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الامصار ... ومع هذا إنها لم تختلف في كلمة تامة، ولا في شطرها، إنما كان اختلافها في الحرف الواحد من حروف المعجم كالواو والفاء والألف وما أشبه ذلك، إلا الحرف الذي في الحديد وحده، قوله: (فإن الله الغني الحميد)، فإن أهل العراق زادوا على ذينك

(١) "الفهرست" لابن النديم ص ٥٥-٥٦.
(٢) "رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية" ص ٥٨٦-٥٨٧.

المصرين (هو)، وأما سائرها فعلى ما أعلمتك ليس لأحد إنكار شيء منها ولا جحده"[١].

وقد نبه أبو عبيد على يسر الخلاف بين المصاحف، وضرورة قبول هذا التنوع رواية وقراءة، وهنا سؤال فادح عن الخلاف بين المصاحف إن كان بحق منسوخ من مصحف الإمام فلم نبه عليه أبو عبيد؟ ولم خصه بحديث وأوجب قبوله؟ ولم هَوَّن الخلاف الصائر فيه ومنع إنكاره وجحده؟!

وعلى مثل الذي نبه عليه أبو عبيد نبه عليه مكي في معرض الحديث عن أنواع ما يقرأ به مما يوافق الرسم ويخالفه، فقال: "والسابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة، أو بالنقص في الحروف والكلم، فهذا يقبل منه ما لم يحدث حكما لم يقبله أحد، **ويقرأ منه بما اختلفت المصاحف في إثباته وحذفه**، نحو: (تجري تحتها) في براءة [١٠٠] عند رأس المائة، و (مِنْ تَحْتِهَا)، "فإن الله الغني الحميد" في الحديد [٢٤]، و(فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيد)، ونحو ذلك مما اختلفت فيه المصاحف التي وجه بها عثمان إلى الأمصار"[٢].

فجعل المخالفة اليسيرة للخط المجمع عليه فيما كان من الاختلاف بين مصاحف الأمصار معفو عنه، إن قبلته الأئمة وسارت به الرواية.

ونقل أبو شامة عن بعض الأئمة: "وبقي من القراءات ما وافق المرسوم، فهو المعتبر، إلا حروفا يسيرة اختلف رسمها في مصاحف الأمصار، نحو: (أوصى) و(وصى)، و (مَنْ يَرْتَد) و(من يرتدد) و(من تحتها) و(تحتها) ..."[٣].

كأنهم يقولون: المعتبر من القراءات ما وافق خط المصاحف، إلا ما اختلفت فيه مصاحف الأمصار، وهي حروف يسيرة داخلة في جملة المقبول ملحقة به لأنها ثابتة بالرواية، غير مستنكرة عند الأئمة.

(١) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص٣٣٣.
(٢) "الإبانة" لمكي ص ٧٨.
(٣) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١١٢.

ويؤكد هذا المعنى قوله في موضع آخر من "المرشد" نقله عن أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم: "بل هو اليوم متلو على حرف واحد متفق الصورة في الرسم غير متنافٍ في المعاني، إلا حروفا يسيرة اختلفت صور رسمها في مصاحف الأمصار، واتفقت معانيها فجرى مجرى ما اتفقت صورته"(١). أي من حيث القبول والرواية.

وألحق ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) موافقة القراءة لأحد مصاحف الأمصار ضمن ضابط موافقة الرسم في شروط قبول القراءة: "ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتا في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: (قالوا اتخذ الله) في البقرة [١١٦] بغير واو، و(بالزبر وبالكتاب) [آل عمران:١٨٤] بإثبات الباء فيهما فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير: (تجري من تحتها الأنهار) في آخر براءة [١٠٠] بزيادة "من" فإنه ثابت في المصحف المكي، ونحو ذلك، **فإن لم تكن في شيء من المصاحف العثمانية فشاذ لمخالفتها الرسم المجمع عليه**"(٢).

فردّ الخلاف في مصاحف الأمصار إلى المصاحف العثمانية كغيره ممن سبقوه، وعدها من الرسم المجمع عليه!

وقال صاحب "دليل الحيران" على شرح "مورد الظمآن" (ت:١٣٤٩هـ): "أخبر أن الناس، أي: العلماء المعتنين برسم القرآن، وضعوا، أي: صنفوا كتبا تكلموا فيها على المرسوم الذي جعله سيدنا عثمان في المصاحف أصلاً، فتبع كل واحد من أولئك الناس يبين عن المرسوم كيف كتب، أي: يخبر كيفية كتابته: من حذف، وإثبات ونقص وزيادة، وقطع، ووصل، ونحو ذلك **إلا أن بعض ذلك تلقوه عن المصاحف العثمانية كما تقدم، وبعضه من مصاحف الأمصار المظنون بكل واحد منها متابعة مصحف مصره**"(٣).

(١) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٤٨.
(٢) "النشر" (١١/١).
(٣) "دليل الحيران على مورد الظمآن" لأبي إسحاق التونسي ص ٤٩-٥٠.

فأقر اعتماد أئمة الرسم على مصدرين: مصاحف عثمان وهي ما يطلق عليها مصاحف الإمام، والمصاحف المستنسخة من الإمام، وهي ما عرفت بمصاحف الأمصار، فدلَّ الاهتمام في الاعتماد على كليهما اختلاف المضمون فيهما.

وتظافرُ تلك النصوص في الاهتمام باختلاف مصاحف الأمصار أَبعَدَ حقيقة كونها نسخاً مطابقة لمصحف الإمام، وإن كان المظنون من كلامهم أنهم قلدوا في التنبيه عليه أبا عبيد ومن سبقه من الأئمة ولم يقصدوه، لذلك عارض ادعاءاتهم السابقة حول تفريق عثمان رضي الله عنه الخلاف على مصاحف الأمصار، أو اعتقاد مصاحف الأمصار نسخاً مطابقة لمصحف الإمام!

والمتأمل بحق في كلام الأئمة السابق الذكر يدرك أن الاختلاف بين مصاحف الأمصار محل كلام عند المتقدمين في كونه من جملة المقبول، وما كان ذلك إلا لخروجه عن مصاحف الإمام، لذلك خصَّ بالذكر وجرى التنبيه عليه لأسباب فصلوها دون استشعار للقضية!

المبحث الثالث: السبب الحقيقي في الاختلاف بين مصاحف الأمصار:

ولأن القول بتفريق القراءات على مصاحف الأمصار من طوارئ الحديث في تاريخ المصاحف، دخيل عليها، مخالف لصحيح الآثار المروية عن الصدر الأول في مقاصد عثمان رضي الله عنه، لزم أن يظهر طرف الحقيقة في أقوالهم، مسطراً الواقع في جنبات مؤلفاتهم.

فإن كان أبو عبيد يقر مسألة استنساخ مصاحف الأمصار من المصحف الإمام بتلك العبارة التي اشتبهت على الأئمة، فإن حديثه المقبل يبين وجهة القول، ويبعد هذا التصور في نسبة الاختلاف إلى مصاحف عثمان رضي الله عنه.

يقول أبو عبيد (ت:٢٢٤هـ): "هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الامصار ... وهي كلها منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان ثم بعث إلى كل أفق مما نُسخ بمصحف ومع هذا إنها لم تختلف في كلمة تامة، ولا في شطرها، إنما كان اختلافها في الحرف الواحد من حروف المعجم كالواو والفاء والألف وما أشبه ذلك، إلا الحرف الذي في الحديد وحده، قوله: (فإن الله الغني الحميد)، **فإن أهل العراق زادوا على ذينك المصرين (هو)**، وأما سائرها فعلى ما أعلمتك ليس لأحد إنكار شيء منها ولا جحده"[(١)].

ففي قوله: "فإن أهل العراق زادوا على ذينك المصرين (هو) ... الخ". دلالة على أن تلك الزيادة الثابتة في مصاحف الأمصار تعود إلى فعل أهل ذلك المصر، فهو يسند الخلاف بين المصاحف إلى أهل الأمصار.

ويدعم قوله في موضع آخر من الكتاب، قال: "حدثنا إسماعيل بن جعفر المدني: إن أهل الحجاز وأهل العراق اختلفت مصاحفهم في هذه الحروف، قال أبو عبيد: وهي اثنا عشر حرفا: **كتب** أهل المدينة في سورة البقرة (وأوصى بها إبراهيم بنيه) بألف، و**كتب** أهل العراق (ووصّى) بغير ألف وفي آل عمران **كتب** أهل المدينة " سارعوا إلى مغفرة " بغير الواو وأهل العراق "

(١) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص ٣٣٣.

وسارعوا " بالواو وفي المائدة **كتب** أهل المدينة " يقول الذين ءامنوا " بغير واو وأهل العراق " ويقول " بالواو وفيها أيضا **كتب** أهل المدينة " من يرتدد منكم " بدالين وأهل العراق " من يرتدَّ " بدال واحدة وفي براءة أهل المدينة " الذين اتخذوا مسجدا " بغير واو وأهل العراق " والذين " بالواو وفي الكهف أهل المدينة " خيرا منهما منقلبا " على اثنين وأهل العراق " خيرا منها " على واحدة وفي الشعراء أهل المدينة " فتوكَّلْ على العزيز الرحيم " بالفاء وأهل العراق " وتوكل " بالواو وفي المؤمن أهل المدينة " وآن يظهر في الأرض الفساد " بغير ألف وأهل العراق " أو إن " بألف وفي عسق أهل المدينة " بما كسبت ايديكم " بغير فاء وأهل العراق " فبما " بالفاء وفي الزخرف أهل المدينة " تشتهيه الأنفس " بهاءين وأهل العراق " تشتهي " بها واحدة وفي الحديد أهل المدينة " فأن الله الغني الحميد " بغير " هو " وأهل العراق فأن الله هو الغني الحميد "وفي والشمس وضحاها أهل المدينة " فلا يخاف عقبها " بالفاء وأهل العراق " ولا يخاف " بالواو "(١).

فقوله: "كتب أهل العراق"، و"كتب أهل المدينة" يدل على أن المصاحف استنسخت في كل مصر، وغيروا فيها حروفاً يسيرة تتفق مع قراءاتهم التي تعلموها من معلميهم الأول من الصحابة الكرام قبل إرسال عثمان المصاحف، لذلك هو يسند أمر الكتابة والاختلاف إليهم.

لذلك ظهر هذا التوجه في نسبة الخلاف إلى أهل الأمصار في قول الإمام الداني (ت:٤٤٤هـ) إذ ذكر في مقدمة كتاب "المقنع": "هذا الكتاب أذكر فيه إن شاء الله ما سمعته من مشيختي ورويته عن أئمتي من مرسوم خطوط مصاحف أهل الأمصار: المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام وسائر العراق المصطلح عليه قديماً، **مختلفا عن الإمام مصحف عثمان بن عفّان رضي الله عنه، وعن سائر النسخ التي انتسخت منه الموجّه بها إلى الكوفة، والبصرة، والشام**، وأجعل جميع ذلك أبوابا، وأُصنفه فصولا"(٢).

(١) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص ٣٢٨-٣٢٩.
(٢) "المقنع في رسم مصاحف الأمصار" للداني ص ١١٩.

وها هو هنا يذكر الاختلاف بين مصاحف الأمصار ويقر اختلافها عن مصاحف عثمان رضي الله عنه المرسل بها إلى الأمصار بلفظ صريح في مقدمة كتاب "المقنع"، وهو الذي ينقض ادعاءه السالف حول تفريق عثمان القراءات على المصاحف، أعيده للتنظير والمقارنة:

يقول: "قال أبو عمرو: **فإن سأل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف،** قلت: السبب في ذلك عندنا إن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما جمع القرآن في المصاحف ونسخها على صورة واحدة وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها مما لا يصحّ ولا يثبت نظرا للأُمّة واحتياطا على أهل الملّة وثبت عنده إن هذه الحروف من عند الله عز وجل كذلك منزلة ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسموعة وعلم إن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكِّن إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به، **ففرقها** في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها، ومحذوفة في بعضها، لكي تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله عز وجل، وعلى ما سُمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار"[(١)].

فانظر إلى هذه التناقضات عند الإمام الواحد تستحث الفكر على التريث في استقطاب الأقوال، والتتبع الحثيث في تمحيصها!

وكذلك هو التعارض كائن في أقوال الأئمة بعده ممن سار على نهجه، أو ربما نهج غيره.

أمَّا ابن أبي داود (ت:٣١٦هـ) فقد عقد باباً في كتاب "المصاحف" بعنوان "باب اختلاف مصاحف الأمصار التي نسخت من الإمام"[(٢)]، وذكر فيه "فأما أهل المدينة فقرءوا في البقرة (وأوصى بها إبراهيم)، وأهل الكوفة وأهل البصرة (ووصى بها) بغير ألف، وأهل المدينة في آل عمران (سارعوا إلى

(١) "المقنع في رسم مصاحف الأمصار" للداني ص١١٨-١١٩.
(٢) "المصاحف" لابن أبي داود ص ١٤٤.

مغفرة من ربكم) بغير واو، وأهل الكوفة وأهل البصرة (وسارعوا) بواو ... الخ"[١] على نحو ما جاء عند أبي عبيد. دليل على أن ذلك الاختلاف المكتوب في مصاحف الأمصار تابع لقراءاتهم، وغير تابعة –أي قراءاتهم– في هذه المواضع للرسم المجمع عليه، وسيأتي الدليل الصريح عليه.

ثم عقد في كتابه ثلاثة فصول متتابعة، الأول بعنوان: "**ما اجتمع عليه كتاب المصاحف**"، ذكر فيه (ملك يوم الدين) بغير ألف، (وزاده بسطة) بالسين، (والله يقبض ويبسط) بالصاد، (ومن اتبعن) بغير ياء، و(لا تيأسوا من روح الله إنه لا ييأس من روح الله) بالألف جميعاً، و(اخترتك) بغير ألف ... وغيرها من باب هذه الحروف، مما اختلفت فيه القراءات ومالم تختلف واجتمع على رسمه نساخ مصاحف الأمصار[٢].

ولم يأت عند ابن أبي داود ولا عند غيره ممن سبقه رسم الكلمة على أحد القراءتين، أو لتحتمل القراءات الثابتة فيها كما هي توجهات أئمة الرسم من متأخري السلف ومن تابعهم من أئمة الإقراء[٣].

والثاني بعنوان: "**ما كتب في المصاحف على غير الخط**"، ساق فيه بسنده رواية عن يزيد الفارسي، قال: "زاد عبيد الله بن زياد في المصحف ألفي حرف، فلما قدم الحجاج بن يوسف بلغه ذلك، فقال: "من ولى ذلك لعبيد الله؟ قالوا: ولى ذاك له يزيد الفارسي، فأرسل إلي، فانطلقت إليه وأنا لا أشك أن سيقتلني، فلما دخلت عليه قال: ما بال ابن زياد زاد في المصحف ألفي حرف؟ قال: قلت: أصلح الله الأمير، إنه ولد بكَلَّاء البصرة فتوالت تلك عني، قال: صدقت، فخلَّا عني، وكان الذي زاد عبيد الله في المصحف كان مكانه في المصحف (قالوا) قاف لام، و(كانوا) كاف نون واو، فجعلها عبيد الله (قالوا)

(١) "المصاحف" لابن أبي داود ص ١٤٤.

(٢) "المصاحف" لابن أبي داود ص ٢٦١-٢٦٩.

(٣) كقول ابن الجزري: "فانظر كيف كتبوا (الصراط) و(المصيطرون) بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة ...". "النشر في القراءات العشر" (١٢/١).

قاف ألف لام واو ألف، وجعل (كانوا) كاف ألف نون واو ألف"[١]. فدلَّ على أن الكتَّاب كانوا يغيرون خطَّ مصاحف عثمان حسب قراءاتهم، وليس في ذلك بأس كما سيأتي، لكنَّ الحجاج بن يوسف رحمه الله عُرف بحرصه على القرآن، وكان شديد الأخذ فيه.

وكان الثالث بعنوان: "**ما غير الحجاج في مصحف عثمان**"، ساق فيه رواية بسنده عن عوف بن أبي جميلة أن الحجاج بن يوسف غير في مصحف عثمان أحد عشر حرفاً، قال: "كانت في البقرة (لم يتسنَّ وانظر) بغير هاء، فغيرها (لم يتسنه) [البقرة: ٢٥٩] بالهاء، وكانت في المائدة (شريعة ومنهاجاً) فغيرها (شرعة ومنهاجاً) [المائدة: ٤٨] ، وكانت في يونس (هو الذي ينشركم) فغيره (يسيركم) [يونس: ٢٢]، وكانت في يوسف (أنا آتيكم بتأويله) فغيرها (أنا أنبئكم بتأويله) [يوسف: ٤٥]، وكانت في المؤمنين (سيقولون لله لله) ثلاثتهن، فجعل الأخيرين (الله الله) [المؤمنون: ٨٧، و٨٩]، وكانت في الشعراء في قصة نوح (من المُخرجين)، وفي قصة لوط (من المرجومين)، فغير قصة نوح (من المرجومين) [الشعراء: ١١٦]، وقصة لوط (من المخرجين) [الشعراء: ١٦٧]، وكانت الزخرف (نحن قسمنا بينهم معايشهم) فغيرها (معيشتهم) [الزخرف: ٣٢]، وكانت في الذين كفروا (من ماء غير ياسن) فغيرها (من ماء غير آسن) [محمد: ١٥]، وكانت في الحديد (فالذين آمنوا منكم واتقوا لهم أجر كبير) فغيرها (وأنفقوا) [الحديد:]، وكانت في إذا الشمس كورت (وما هو على الغيب بظنين) فغيرها (بضنين) [التكوير: ٢٤]"[٢].

وكان هذا من الحجاج لما غيَّر أهل العراق مصاحفهم على نحو ما أقرأهم به ابن مسعود رضي الله عنه، يقول الباقلاني (ت:٤٠٣هـ) في "نكت الانتصار" وهو قول يناقض قوله في "الانتصار" من نفي ورود التغيير على المصاحف: "قد روي أن الحجاج قدم العراق ولم يكن أحد من الأمراء أشد نظراً في المصاحف منه، وكانوا يكتبون في مصاحفهم أشياء ... فبعث الحجاج إلى

(١) "المصاحف" لابن أبي داود ص ٢٧١.
(٢) "المصاحف" لابن أبي داود ص ١٥٧ و٢٧٢.

حفاظ البصرة وخطاطها فجمعهم عنده ثم أدخل عليه منهم خمسة، هم: أبو العالية (ت:٩٠هـ)، ونصر بن عاصم الجحدري (ت:١٠٠هـ)، وابن أصمع (ت:؟)، ومالك بن دينار (ت:١٢٧هـ)، وبعث الحجاج فأتى بمصحف عثمان، وهو عندئذ عند آل عثمان، فقال لهؤلاء الخمسة: اكتبوا المصاحف واعرضوا وصيروا فيما اختلفتم فيه إلى قول هذا الشيخ، يعني: الحسن (ت:١١٠هـ)، فغيروا أحد عشر حرفاً بأمر الحسن والجماعة المذكورة"(١).

يريد: "أن يرد المصاحف إلى مصحف عثمان، ولا تُغَيَّرُ عنه لئلا ينخرق الأمر"(٢).

قال ابن قتيبة: "وكان الحجاج وكّل عاصما (ت:١٢٨هـ)، وناجية بن رمح، وعليّ بن أصمع بتتبّع المصاحف، وأمرهم أن يقطعوا كل مصحف وجدوه مخالفاً لمصحف عثمان، ويعطوا صاحبه ستين درهما"(٣).

وأورد أبو الطيب اللغوي في أخبار الأصمعي: "وكان علي بن أصمع جد أبي الأصمعي يتولى محو المصاحف المخالفة لمصحف عثمان من قبل الحجاج"(٤).

وهذا تأويل الرواية التي أوردها ابن أبي داود في تغيير الحجاج للمصاحف، يتضح منها ما غيره أهل الكوفة في مصاحفهم المستنسخة من مصاحف عثمان، ردهم إليه الحجاج في إمرته على العراق، وأتلف ما خالفه من المصاحف.

وللأسف لم يحمل هذا للحجاج محمل الشكر والعرفان، بقدر ما كان الطعن والتشكيك في ذمته من جانب، أو توهين الروايات الثابتة بهذا الخبر من جانب آخر.

(١) "نكت الانتصار" للباقلاني ص ٣٩٦.
(٢) "نكت الانتصار" للباقلاني ص ٣٩٧.
(٣) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص ٣٧.
(٤) "مراتب النحويين" لأبي الطيب اللغوي ص ١٠٥.

يقول الإمام الزرقاني: "لما قام الحجاج بنصرة بني أمية لم يبق مصحفاً إلا جمعه، وأسقط منه أشياء كثيرة قد نزلت فيهم، وزاد فيه أشياء ليست منه، وكتب ستة مصاحف جديدة بتأليف ما أراده، ووجه بها إلى مصر والشام ومكة والمدينة والبصرة والكوفة، وهي القرآن المتداول اليوم، وعمد إلى المصاحف المتقدمة فلم يبق منها نسخة إلا غلى لها الخل وطرحها فيه حتى تقطعت، وإنما رام بما فعله أن يتزلف إلى بني أمية فلم يبق في القرآن ما يسوءهم"(١).

فساق هذا الخبر شبهة من شبه المخالفين تحتاج للرد والتصدي، والحمد لله أن سخر أعداء الإسلام ليبعثوا هذه الحقائق المدفونة والمغيبة عن الأذهان، وإن كان فيها ما فيها من طعن وتشكيك!

كان فعل الحجاج من الشبه التي أثيرت حول القرآن للتشكيك فيه، وكان ردّ الأئمة على مطاعن المرجفين في المدينة نفي هذه الواقعة، والأمر فيه كما أسلفت من قبل قراء العراق لما غيروا في مصاحفهم بعض حروف كحال غيرهم من قراء الأمصار، أعاد تلك الحروف إلى ما كانت عليه في الجمع العثماني.

ولا يخفى موقف الحجاج من قراءة ابن مسعود في الكوفة، فقد روى ابن عساكر عن سالم بن أبي حفصة قال: "سمعت الحجاج على المنبر يذكر قراءة ابن مسعود فقال: رجز كرجز الأعراب، والله لا أجد أحداً يقرأها إلا ضربت عنقه، ولأحكنها من المصحف ولو بضلع خنزير"(٢)، فلم يكن يرى رحمه الله إلا الحرف الذي كتبه عثمان رضي الله عنه في المصاحف، لئلا ينخرق الأمر.

دلَّ هذا الفصل بتمامه على اكتتاب حروف القرآن على غير ما كتب عثمان رضي الله عنه، دون تأويل أو إغفال، فالاختلاف في مصاحف الأمصار من قبل قرائها، وتبقت معرفة الزمن الذي غيرت فيه المصاحف! والطبقة الذي ينتسب إليها هؤلاء القراء، وأسباب هذا التغيير!

(١) "مناهل العرفان في علوم القرآن" للزرقاني (٢٦٤/١)، وانظر "المدخل لدراسة القرآن الكريم" لأبي شهبة محمد بن سويلم ص ٢٩٠.

(٢) "تاريخ دمشق" لابن عساكر (١٦٠/١٢). ولا شك أن الحجاج مخطئ في اتهام ابن مسعود رضي الله عنه.

المبحث الرابع: زمن اكتتاب الحروف التي اختلفت فيها مصاحف الأمصار:

لا شك أن العودة بالمصاحف زمن الحجاج إلى ما كانت عليه في الجمع العثماني مستند قوي على أن التغيير دخيل على المصاحف قبل ولاية الحجاج رحمه الله على العراق، والتي كانت سنة ٨٠هـ.

وقد أسند الإمام أبي عبيد القاسم بن سلَّام بسنده إلى أم الدرداء عن أبي الدرداء: "في مصاحف أهل الشام في سورة البقرة: (قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه) [١١٦] بغير واو، وفي سورة آل عمران: (جاءوا بالبينات وبالزبر وبالكتاب) [١٨٤]كلهن بالباء، وفي النساء: (ما فعلوه إلا قليلاً منهم) [٦٦] بالنصب، وفي المائدة: (يقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا) [٥٣] بغير واو، وفيها أيضاً: (يا أيها الذين آمنوا من يرتدد منكم) [٥٤] بدالين، وفي الأنعام: (ولدار الآخرة خير) [٣٢] بلام واحدة، (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) [١٣٧] بنصب الأولاد وخفض الشركاء، ويتأولونه قتلَ شرُكائِهِم أولادَهُم، وفي الأعراف (قليلاً ما تتذكرون) [٣] بتاءين، وفيها أيضاً (الحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي) [٤٣]بغير واو، وفيها أيضاً في قصة صالح: (قال الملأ الذين استكبروا) [٧٥] بغير واو، وفيها أيضاً في قصة شعيب: (وقال الملأ) [٨٨] بالواو، وفيها أيضاً: (وإذا أنجاكم من آل فرعون) [١٤١] بغير نون، وفي براءة: (الذين اتخذوا مسجداً ضراراً) [١٠٧] بغير واو، وفي يونس: (هو الذي ينشركم في البر والبحر) [٢٢] بالنون والشين، وفيها: (إن الذين حقت عليهم كلمات ربك) [٩٧] على الجمع، وفي بني إسرائيل: (قال سبحان ربي هل كنت) [٩٣] بالألف على الخبر، وفي الكهف (خيراً منهما منقلباً) [٣٦] على اثنين، وفي سورة المؤمنين: (سيقولون لله لله) [٨٥، ٨٧، ٨٩] ثلاثتهنَّ بغير ألف، وفي الشعراء: (فتوكل على العزيز الرحيم) [٢١٧] بالفاء، وفي النمل: (إِنَّنَا لَمُخْرَجُونَ) [٦٧] على نونين بغيْر استفهام، وفي المؤمن: (كَانُوا هُمْ أَشَدُّ مِنْكُمْ قُوَّةً) [٢١] بالكاف، وفيها أيضا: (وَأَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ) [٢٦] بغير ألف، وفِي عسق: (مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) [٣٠] بغير فاء، وفي الرحمن: (وَالْحَبُّ ذَا الْعَصْفُ وَالرَّيْحَانُ)

[١٢] بالنصب، وفيها أيضاً (تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام) [٧٨] بالرفع، وفي الحديد (إن الله الغني الحميد) [٢٤] بغير هو، وفي الشمس وضحاها (فلا يخاف عقباها) [١٥] بالفاء"(١).

وروى ابن أبي داود بسنده عن خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم، يذكر أنه قرأ مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه، فوجد مما يخالف مصاحف أهل المدينة اثني عشر حرفاً، منها في البقرة (وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ) [البقرة: ١٣٢]، بغير ألف، وفي آل عمران: (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ) [آل عمران: ١٣٣] بالواو، وفي المائدة: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) [المائدة: ٥٣] بواو، وفيها أيضًا (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ) [المائدة: ٥٤] بدال واحدة، وفي براءة: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا) [التوبة: ١٠٧] بواو، وفي الكهف: (لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا) [الكهف: ٣٦]، واحد، وفي الشُّعراء: (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ) [الشعراء: ٢١٧] بالواو، وفِي المؤمن: (أَوْ أَنْ يَظْهَرَ) [غافر: ٢٦]، وفي الشُّورى: (فَبِمَا كَسَبَتْ) [الشورى: ٣٠] بالفاء، وفي الزُّخرف: (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ) بغير هاء، وفي الحديد: (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) [الحديد: ٢٤] بهو، وفي الشَّمس وضحاها: (وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا) [الشمس: ١٥]، بالواو"(٢).

فهذه روايتان في ذكر اختلاف مصاحف الأمصار المروية قديماً مما يمكن منه تحديد الفترة التي كتبت فيها المصاحف على غير ما أراد عثمان رضي الله عنه، فواحدة مسندة عن أبي الدرداء المتوفى سنة: (٣٢هـ)(٣) فيما يخص اختلاف مصاحف أهل الشام، والأخرى مسندة إلى خالد بن أبي الجهم المتوفى سنة: (٥٢هـ)(٤) فيما يخص اختلاف مصاحف أهل المدينة، وهي تحكي ما آل إليه أمر المصاحف في الأمصار.

(١) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص ٣٣٠.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" ص١٣٩-١٤٠. قال محقق المصاحف: "إسناد جيد"، وأخرجه كذلك أبو عبيد في "فضائل القرآن" ص: ٣٣٠ ثنا إسماعيل بن جعفر المديني قوله مع زيادات ألفاظ يسيرة".

(٣) "غاية النهاية" لابن الجزري (١/٦٠٦).

(٤) "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للمزي (٨/٢٩).

ويظهر من رواية أبي الدرداء خاصة أن التغيير طرأ على المصاحف في وقت مبكر، أي بعد إرسال عثمان المصاحف للأقطار الإسلامية ببضع سنين، حيث كان إرسال عثمان للمصاحف سنة خمس وعشرون، وهو ما رجحه ابن حجر(١)، وقيل: في السنة الثلاثون من الهجرة(٢)، وكانت وفاة أبي الدرداء سنة اثنتين وثلاثون.

فظهر أن التغيير الطارئ على المصاحف من عهد الصحابة رضوان الله عليهم، لذلك كان لهذا الاختلاف اعتباره عند الأئمة المتقدمين من التابعين وأتباعهم، والأصل في هذا الاختلاف حديث الإذن في قراءة القرآن على سبعة أحرف، وفي جواز اكتتاب الحروف فمصاحف الصحابة زمن النبوة في هذا الباب مستند أصيل.

وقد نسخت على غرار هذه المصاحف الآلاف المؤلفة من المصاحف، وهي التي عرفت عند المتقدمين بمصاحف الأمصار، ففي معركة صفين التي وقعت بعد سبع سنين من إرسال المصاحف بين علي ومعاوية، أشار عمرو بن العاص حين أحس ظهور علي على معاوية برفع المصاحف، فرفع من معسكر معاوية فقط نحواً من خمسمائة مصحف(٣).

(١) "فتح الباري" لابن حجر (١٧/٩).
(٢) "الكامل" لابن الأثير (٤٨٢/٢).
(٣) "مروج الذهب" (٢٠/٢).

الفصل الثالث: السبب وراء عودة القراءة على سبعة أحرف بعد الجمع العثماني على حرف واحد:

المبحث الأول: موقف قراء الأمصار من مصاحف عثمان رضي الله عنه:

وعلى الرغم من إجماع اثني عشر من الصحابة على مصحف عثمان رضي الله عنه في المدينة، إلا أن موقف القراء في بعض الأمصار يختلف.

روى أبو عبيد بسنده عن عمرو بن شرحبيل أبي ميسرة قال: أتى علي رجل وأنا أصلي، فقال: ثكلتك أمك ألا أراك تصلي وقد أمر بكتاب الله أن يمزق؟ قال: فتجوزت في صلاتي وكنت لا أحبس، فدخلت الدار فلم أقدر أصلي، فإذا أنا بالأشعري، وإذا حذيفة وابن مسعود يتقاولان، وحذيفة يقول لابن مسعود: ادفع إليهم المصحف، فقال: والله لا أدفعه، فقال: ادفعه إليهم، فإنهم لا يألون بأمة محمد خيراً، فقال: والله لا أدفعه إليهم، أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعاً وسبعين سورة ثم أدفعه إليهم، والله لا أدفعه إليهم(١).

وروى ابن أبي داود بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه لما رفض حرق مصحفه قام خطيباً في أهل الكوفة يقول على المنبر-: "ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة غلوا مصاحفكم، فكيف تأمروني أن أقرأ قراءة زيد، ولقد قرأت من فيّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعاً وسبعين سورة"(٢).

يقول ابن الأثير: "فكل الناس عرف فضل هذا الفعل، إلا ما كان من أهل الكوفة، فإن المصحف لما قدم عليهم فرح به أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم –، وإن أصحاب عبد الله ومن وافقهم امتنعوا من ذلك وعابوا الناس، فقام فيهم ابن مسعود وقال: ولا كل ذلك، فإنكم والله قد سبقتم سبقا بينا، فاربعوا على ظلعكم، ولما قدم علي الكوفة قام إليه رجل فعاب عثمان بجمع الناس على المصحف، فصاح به وقال: اسكت فعن ملأ منا فعل ذلك، فلو وليت منه ما ولي عثمان لسلكت سبيله"(٣).

(١) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص ٢٨٥، وقال محقق الكتاب: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه الشيخان".
(٢) "المصاحف" لابن أبي داود ص ٧٦.
(٣) "الكامل في التاريخ" لابن الأثير (٤٨٢/٢).

وقريباً من فعل ابن مسعود كان اعتراض نفر من أهل مصر على عثمان، روى السخاوي: أن قوماً أنكروا على عثمان تحريق المصاحف والاجتماع حول ما كَتَب، فقال لهم رضي الله عنه: "اقرءوا كيف شئتم، إنما فعلت ذلك لئلا تختلفوا"(١).

ومثل الذي حكاه السخاوي ساقه ابن أبي داود بسنده في حديث طويل عن عثمان رضي الله عنه، عنونه بقوله: "باب إطلاق عثمان رضي الله عنه القراءة على غير مصحفه".

يقول: "عن إسماعيل بن أبي خالد قال: لمَّا نزل أهل مصر الجُحْفة يعاتبون عثمان رضي الله عنه، صعد عثمان المنبر فقال: جزاكم الله يا أصحاب محمد عني شراً، أذعتم السيئة، وكتمتم الحسنة، وأغريتم بي سفهاء الناس، أيكم يأتي هؤلاء القوم، ما الذي نقموا، وما الذي يريدون؟ ثلاث مرات لا يجيبه أحد، فقام علي رضي الله عنه فقال: أنا، فقال عثمان: أنت أقربهم رحماً، وأحقهم بذلك، فأتاهم فرحبوا به، وقالوا ما كان يأتينا أحد أحبُّ إلينا منك، فقال: ما الذي نقمتم؟ قالوا: نقمنا أنه محا كتاب الله عز وجل، وحمى الحمى، واستعمل أقرباءه، وأعطى مروان مائتي ألف، وتناول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فرد عليهم عثمان رضي الله عنه: أما القرآن فمن عند الله، إنما نهيتكم لأني خفت عليكم الاختلاف، فاقرءوا على أي حرف شئتم، وأما الحمى فوالله ما حميته لإبلي، ولا غنمي، وإنما حميته لإبل الصدقة، لتَسْمُن وتصلحُ وتكون أكثر ثمناً للمسلمين، وأما قولكم: إني أعطيت مروان مائتي ألف، فهذا بيت مالهم فليستعملوا عليه من أحبوا، وأما قولهم: تناولَ أصحابَ النبي صلى الله عليه وسلم، فإنما أنا بشر أغضب وأرضى، فمن ادَّعى قِبَلي حقاً أو مظلمة، فهذا أنا، فإن شاء قَوْدٌ، وإن شاء أرْضى، فرضي الناس واصطلحوا، ودخلوا المدينة، وكتب بذلك إلى أهل البصرة وأهل الكوفة فمن لم يستطع أن يجيء فليوكل وكيلاً"(٢).

(١) "جمال القراء" للسخاوي (٢/٥٧١).
(٢) "المصاحف" لابن أبي داود ص ١٣٧-١٣٨.

فكان جمع عثمان رضي الله عنه الأمة على حرف واحد من أسباب نقمة أولئك النفر، فصالحهم بفتح باب العودة إلى القراءة بسابق العهد، كما صالح به كافة الأمصار، ولم ير عثمان رضي الله عنه بأساً بعد ما أثبت بين الدفتين القرآن بلفظه المنزل، وأطمئن بوجود مرجع في كل مصر يحتكمون إليه عند الاختلاف، وهذا هو السبب الحقيقي في بقاء قراء الأمصار على قراءاتهم بعد قصة الجمع العثماني.

المبحث الثاني: ما استقر عليه الأمر بعد إطلاق عثمان رضي الله عنه القراءة على سبعة أحرف:

وبعد أن فتح عثمان رضي الله عنه باب القراءة بالحروف على ما كان عليه الحال قبل الجمع، لزم أهل الامصار قراءاتهم، واصطلح بعضهم على القراءة بها في حدود الخط المجمع عليه لكن دون الصيرورة الكاملة إلى الحرف الذي أجمع عليه الصحابة في المدينة، واحتاطوا لأجله، ومع ذلك لم تكن موافقة القراءة للرسم لم ملزمة بعد.

يقول أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم (ت:٣٤٩هـ) تلميذ ابن مجاهد: "وكان أهل كل ناحية من النواحي التي وجهت إليها المصاحف قد كان لهم في مصرهم ذلك من الصحابة معلمون كأبي موسى بالبصرة، وعلي وعبد الله بالكوفة، وزيد وأبي بن كعب بالحجاز، ومعاذ وأبي الدرداء بالشام، فانتقلوا عما بان لهم أنهم أمروا بالانتقال عنه مما كان بأيديهم"(١).

وقد ساعد خلو الخط من النقط والشكل قراء الأمصار في استبقاء قراءاتهم دون مخالفة لصريح الرسم كنوع من الموازنة والتأليف.

يقول أبو طاهر بن أبي هاشم (ت:٣٤٩هـ): "إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها أن الجهات التي وجهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل ... فثبت أهل كل ناحية على ما كان تلقوه سماعاً عن الصحابة بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط، امتثالاً لأمر عثمان الذي وافقه عليه الصحابة لما رأوا في ذلك الاحتياط للقرآن"(٢).

ويقول مكي بن أبي طالب (ت:٤٣٧هـ): " فلما كتب عثمان المصاحف، ووجَّهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم، مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا

(١) "المرشد الوجيز" لابي شامة ص ١٤٩-١٥٠.
(٢) "فتح الباري" لابن حجر (٣١/٩).

عليها، مما يخالف خط المصحف: فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف لخط"(١).

وبعد أن بُيَّن موقف الأمصار من مصاحف عثمان، يقول مكي: "فهذا سبب جمع المصحف، وسبب الاختلاف الواقع في خط المصحف"(٢)، أي أن عثمان أراد جمع الأمة على حرف وآل حال القراءة إلى شيء آخر، ومع ذلك فكل الاختلاف بين مصاحف الأمصار وقراءاتهم من جملة الثابت الصحيح عن الصحابة، ومما أجمعت الأمة على قبوله.

يقول أبو شامة: " وبقي من الأحرف السبعة التي كان أبيح قراءة القرآن عليها ما لا يخالف المرسوم"(٣).

وفي قول أبي طاهر من حمل سبب اختلاف القراءات على خلو المصاحف من النقط والشكل نظر، لأن عثمان رضي الله عنه لما أنفذ المصاحف إلى الأمصار بعث بمقرئ مع كل مصحف يضبط بتلاوته الحرف المتفق عليه، وقد تقرر هذا الأمر سلفاً، وأظهرت السبب الحقيقي في بقاء هذه القراءات في المبحث السابق هو إطلاق عثمان رضي الله عنه القراءة على غير مصحفه، لا خلو المصاحف من الضبط والشكل، وإن كان خلوها من الضبط والشكل قد ساعد أهل الأمصار في التوسع والبقاء على كثير من الحروف.

وإن كان أبو طاهر ومكي بن أبي طالب وأبو شامة وغيرهم لم يصرحوا باستطالة الخلاف إلى استكتابه في المصاحف، والاعراض عن حرف عثمان في مواضع من الكتاب إلا إن موقف قراء الأمصار من المصاحف العثمانية يؤيده، وما رواه ابن أبي داود بسنده عن ابن الكلابي يقرره ويؤكده، "قال – أي ابن أبي داود– : حدثنا عبد الأعلى بن الحكم الكِلابي قال: أتيت دار أبي موسى الأشعري، فإذا حذيفة بن اليمان، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى

(١) "الإبانة" لمكي ص ٤٩.
(٢) "الإبانة" لمكي ص ٦٩.
(٣) "المرشد" لأبي شامة باختصار ص ٨٩.

الأشعري فوق أجَّار لهم، فقلت هؤلاء والله الذين أريد، فأخذت أرتقي إليهم، فإذا غلام على الدَّرجة فمنعني فنازعته فالتفتَ إليّ بعضهم قال: خلِّ عن الرجل فأتيتهم حتى جلستُ إليهم، فإذا عندهم مصحف أرسل به عثمان وأمرهم أن يقيموا مصاحفهم عليه، فقال أبو موسى: "ما وجدتم في مصحف هذا من زيادة فلا تنقصوها، وما وجدتم من نقصان فاكتبوه، فقال حذيفة: كيف بما صنعنا؟ والله ما أحد من أهل هذا البلد يرغب عن قراءة هذا الشيخ، يعني ابن مسعود، ولا أحد من أهل اليمن يرغب عن قراءة هذا الشيخ، يعني أبا موسى الأشعري، وكان حذيفة هو الذي أشار على عثمان رضي الله عنه بجمع المصاحف على مصحف واحد"(١).

وإن كان ما غير في المصاحف يقرب ولا يزيد عن الأربعين موضعاً، فيما خلا مصاحف أهل الكوفة التي أحرقها الحجاج بن يوسف رحمه الله.

وقد عد أبو عبيد اختلاف مصاحف أهل الحجاز مع مصاحف أهل العراق في اثني عشر حرفاً(٢)، وعد اختلاف مصاحف أهل الشام مع أهل العراق في ثمانية وعشرون حرفاً(٣)، وعد اختلاف مصاحف أهل البصرة مع مصاحف أهل الكوفة في خمسة أحرف(٤).

وعدَّ ابن أبي داود الاختلاف بين مصحفي أهل المدينة ومصحف عثمان رضي الله عنه اثنتي عشر حرفاً(٥)، وبين مصحف أهل مكة وأهل البصرة حرفان، ويقال خمسة أحرف(٦)، وبين مصحف أهل الكوفة وأهل البصرة حرفان، وقيل عشرة أحرف(٧).

ومع يسر هذه المواضع مقارنة بالسائر المعروف من حروف الصحابة فإنها لم تخالف مصاحف عثمان رضي الله عنه إلا في الحرف الواحد من

(١) "المصاحف" لابن أبي داود ص ١٣٤.
(٢) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص ٣٢٨.
(٣) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص ٣٣٠.
(٤) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص ٣٣٢.
(٥) "المصاحف" لابن أبي داود ص ١٤٦.
(٦) "المصاحف" لابن أبي داود ص ١٥٤.
(٧) "المصاحف" لابن أبي داود ص ١٥٤.

حروف المعجم كما صرح به أبو عبيد (ت:٢٢٤هـ): "هذه الحروف التي اختلفت في مصاحف الامصار ... ومع هذا إنها لم تختلف في كلمة تامة، ولا في شطرها، إنما كان اختلافها في الحرف الواحد من حروف المعجم كالواو والفاء والألف وما أشبه ذلك، إلا الحرف الذي في الحديد وحده، قوله: (فإن الله الغني الحميد)، فإن أهل العراق زادوا على ذينك المصرين (هو)"(١).

فتقرر أن استكتاب الحروف في المصاحف كان في زمن الصحابة رضوان الله عليهم، وكان أمراً سائراً سائغاً ومتعارفاً عليه، لا يمكن لأحد انكاره ونفيه عن الصدر الأول.

يقول أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم: "ولا شك أن زيد بن ثابت سمع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرؤها على هذه الهيئات فأثبتها في المصاحف مختلفة الصور على ما سمعها من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(٢).

فيكون قوله: "أثبتها في المصاحف" لا يراد به مرحلة استنساخ المصاحف لحظة اختلاف الأمة حسب ما حققنا، بل مرحلة الإقراء التي عقبت اعتراض الأمة بعد إرسال المصاحف إلى الأمصار، وقد كان زيد بن ثابت مقرئ الناس في المدينة، وضبط القراء مصاحفهم من قراءته لحظة إقراءه بمصحف عثمان رضي الله عنه.

فدلَّ ذلك على صحة نسبة القراءات إلى الصحابة رضي الله عنهم، لكن ليس بالملابسات التي توهمها بعض الأئمة عند ظنهم أن ذلك كان لحظة استنساخ المصاحف، ثمَّ اعتقادهم موافقة عثمان على هذه الحروف كان بادئ الأمر، والله أعلم وأحكم، انتهى.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

(١) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص٣٣٣.

(٢) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص ١٤٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على مخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن سار على هديه واقتفى آثاره صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين، أما بعد:

أحسب أني اجتهدت في تحقيق مسألة "تفريق القراءات على مصاحف الأمصار"، وحسم قضية الاختلاف بين مصاحف الأمصار باستظهار أسبابه الحقيقة، وبيان الباعث على اعتقاده، وتجلية أثر هذه التصورات المغلوطة في علوم الدراية.

وأسأله جل في علاه أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعل اتباع الحق لنا هدياً ومنهجاً سديداً، والتواضع بضاعة وزادا معيناً، وأن يوفقني دوماً لرد الفضل إليه، فهو المحسن أولاً وأخيراً، وأن يلهمني شكر نعمه في كل حين، وهو سبحانه أعز من أن يخيب مأمولي، أو أن يرد رجائي، واستغفر الله العظيم من كل ذنب وخطيئة.

نتائج البحث:

- جمع عثمان الأمة على حرف واحد لم يكن فيه ترك واجب ولا فعل محظور، وافقه عليه زهاء اثني عشر ألف من الصحابة وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة.
- أظهر البحث أن القول بتفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار من طوارئ القول ومحدثات البدع في تاريخ المصاحف العثمانية.
- مما أظهر ضعف القول بتفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار، أن الاختلاف بينها يسير، وحسب الآثار الثابتة أن القراءات الثابتة اليوم بالنسبة لقراءات الصحابة نقطة في بحر، فلم خص عثمان هذه المواضع فقط بالتفريق وترك باقي الحروف التي قرأ بها الصحابة، ولعدم وجود سبب مقنع اعتبر ذلك منهجاً مثقوباً لا يعول عليه، إذ لا مسوغ لتقديم وجوه على وجوه دون علة بينة.
- لو سلم بتفريق عثمان رضي الله عنه الحروف على مصاحف الأمصار فإن الخلاف في القراءة باقي، وهذا يعارض مسوغ الجمع، إذ كان مقصوده بجمعه إزالته!
- لم يقف مفهوم تفريق عثمان رضي الله عنه القراءات على مصاحف الأمصار عند هذا الحد، فقد تطور إلى مفاهيم أَبْعَد، فَصَلَتْ تصورات الأئمة حول مصاحف عثمان رضي الله عنه عن الآثار الثابتة في قصة الجمع، وجعلت الهوة بينهما عميقة.
- اعترض على توحيد عثمان رضي الله عنه الأمة في القراءة بحرف واحد نفر من أهل مصر، فصالحهم على بقاء السعة في الحروف، وكان السبب الحقيقي في اختلاف قراءات القرآن بعد الجمع العثماني، واختلاف مصاحف الأمصار.
- الحروف التي خالفت مصحف عثمان رضي الله عنه كانت من استكتاب قراء الأمصار بعد مرحلة الجمع وإرسال المصاحف، ولم تكن إلا في

مواضع يسيرة، وفي الحرف الواحد من حروف المعجم، عدا موضع التوبة بزيادة حرفين في المصحف المكي.

- الخلاف في مصاحف الأمصار لا يخرج عن دائرة الجواز، وكلها من جملة الحروف التي أقرأها النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه، أو أقرهم عليها، أو كانت من حروف الصحابة التي استجازوها لأنفسهم بموجب حديث الإذن في القراءة على سبعة أحرف، فلم كان التعتيم على هذه الحقيقة! والتي انكشف من تتبع آثار السابقين وأقوال الأئمة الأولين.
- المصحف كتب على حرف واحد، "ثم في مراحل تاريخية لاحقة شمل ما يحتمله رسمه من وجوه القراءات المروية"، وهذا الواقع ينفي شبهة تعمد عثمان تجريد خط المصحف من النقط والشكل ليحتمل أوجه القراءات.
- التبس الأمر على الأئمة المتأخرين فيما يعرف بمصاحف الأمصار إذ ظنوا أنها مصاحف عثمان رضي الله عنه التي بعث بها إلى الأمصار.
- اتفقت مؤلفات الرسم على تضمين باب يعرف بـ(اختلاف مصاحف الأمصار) جُمع فيه الاختلاف بين الرسوم في مصاحف الأمصار، والذي شمل ما يقرب من الخمسين موضعاً.
- قامت المصاحف المنسوخة من الأمهات مقام الأصول، وهي ما كانت تعرف بـ(مصاحف الأمصار)، وقد كانت عمدة أئمة الرسم مع مصحف عثمان الذي عرف بـ(مصحف الإمام).

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي
الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- إبراز المعاني من حرز الأماني، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- الانتصار للقرآن، المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، الناشر: دار الفتح – عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- إيضاح الوقف والابتداء، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م.
- البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان – وبنفس ترقيم الصفحات).

- تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- تاريخ المصحف الشريف، المؤلف: عبد الفتاح القاضي، الناشر: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٩٦٥م.
- تأويل مشكل القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تحبير التيسير في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان - الأردن / عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب عام النشر: ١٣٨٧ هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف
الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.
- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- جمال القراء وكمال الإقراء، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- جميلة أتراب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (المتوفى: ٧٣٢هـ)، تحقيق: محمد خضير الزوبعي، دار الغوثاني دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- دليل الحيران على مورد الظمآن، المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (المتوفى: ١٣٤٩هـ)، الناشر: دار الحديث– القاهرة.
- الرسم العثماني وأثره في روايات القراءات، المؤلف: الأستاذ الدكتور ناصر بن سعود القثامي، الناشر: دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٣٩هـ.
- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، المؤلف: الدكتور غانم قدوري الحمد، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩.
- رسم المصحف ونقطه، المؤلف: الدكتور عبد الحي حسين الفرماوي، الناشر: المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط– محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، المؤلف: أبو القاسم محمد بن محمد النويري (المتوفى: ٨٥٧هـ)، المحقق: الدكتور مجدي محمد باسلوم، الناشر: مكتبة عباس أحمد الباز– مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

- شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد
أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند
الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- العرضة الأخيرة دلالتها وأثرها، المؤلف: لأستاذ الدكتور ناصر بن سعود القثامي، مجلة الإمام الشاطبي، العدد الخامس عشر ١٤٣٤هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه، وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

- فضائل القرآن للقاسم بن سلام، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق – بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م.
- فضائل القرآن، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ.
- الفهرست، المؤلف: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ مـ.
- القواعد والإشارات في أصول القراءات، المؤلف: أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، الحموي الحلبي (المتوفى: ٧٩١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- الكامل في التاريخ، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، المؤلف: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- كتاب السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، تأليف: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (المتوفى:٧٣٢هـ)، المحقق: أ. فرغلي سيد عرباوي، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
- مباحث في علوم القرآن، المؤلف: صبحي الصالح، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤ م.
- مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢هـ.
- المحكم في نقط المصاحف، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. عزة حسن، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧.
- المدخل لدراسة القرآن الكريم، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبه السنة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، المحقق: طيار آلتي قولاج الناشر: دار صادر – بيروت، سنة النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

- مراتب النحويين، المؤلف: أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي اللغوي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: مكتبة نهضر مصر، القاهرة، عام النشر: ١٩٥٥م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى:٥١٠هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة: الثانية.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م.
- النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- نكت الانتصار لنقل القرآن، المؤلف: أبو بكر الباقلاني (المتوفى ٤٠٣هـ)، اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصيرفي، المحقق: د. محمد زغلول سلام، الناشر: منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

- نواسخ القرآن، المؤلف: الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، المراجع: الداني بن منير آل زَهْوي، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا –لبنان، الطبعة: ١٤٣٩هـ–٢٠١٨م.
- هجاء مصاحف الأمصار، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (المتوفى:٤٢٠هـ)، المحقق: الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضامن، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، المؤلف: علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي، نور الدين أبو الحسن السمهودي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٩.